A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/47/PV.31
6 November 1992

ARABIC

الدورة السابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد غانيف (بلغاريا)

تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة : تقريرا الامين العام [١٠]

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعّة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

92-61386 ٢٣٦٠ض (٩٢)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ١٠ من جدول الاعمال

تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة : تقريرا الامين العام (A/47/1 و A/47/277)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظر الجمعية العامة هذا الصباح في البند ١٠ من جدول الاعمال المعنون "تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة" (A/47/1) بما في ذلك تقرير الامين العام المعنون "خطة للسلام" - الدبلوماسية الوقائية ، صنع السلم وحفظ السلام" (A/47/277) .

وآمل أن تكون مناقشتنا فعالة وخلاقة ومثمرة ، وتحقق بالكامل آفاق هذا البند وإمكانيات هذا المحفل ، الجمعية العامة .

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبدأ بالإعراب عن مدى ترحيب المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء ، التي أتكلم بالنيابة عنها ، بالمبادرة التي اتخذتها ، سيدي ، كرئيس للجمعية العامة ، بتخصيص يومين لمناقشة هذا الموضوع الهام ، وهو المتابعة - وفي رأينا المتابعة ذات التوجه العملي - المطلوبة لتقرير الامين العام "خطة للسلام" .

(السير ديفيد هناي ، المملكة المتحدة)

نرحب بتقرير الامين العام عن أعمال المنظمة (A/47/1) بصورة عامة ، وأعني بذلك تقريره الاوسع ، وأود أن أقول من البداية اننا تشجعنا بالتزامه بإعادة تشكيل الامانة العامة . ونرحب أيضا بتشديد الامين العام على أعمال الامم المتحدة في ميداني التنمية الاقتصادي والاجتماعي ، وفي ميداني السلم والامن أيضا . ولكنني اعتزم أن أركز في بياني هذا الصباح على تقريره "خطة للسلام" (A/47/277) .

كما قال السيد دوغلاس هيرد ، وزير الخارجية ، متحدثا باسم المجموعة الاوروبية في المناقشة العامة ، ترحب المجموعة ودولها الاعضاء بحرارة بتقرير الامين وتشكره وموظفيه على جميع جهودهم في إعداده . إننا نعلق أهمية على طلب إعداد التقرير ، الذي ورد في البيان الرئاسي الذي اتفق عليه في اجتماع قمة مجلس الامن الدولي في ٣١ كانون الثاني/يناير . وقد قدمت المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء إسهاما غير رسمي إلى الامين العام في الوقت الذي كان يجري فيه إعداد التقرير ، وقد تشجعنا بمدى أوجه الاتفاق بين ما قدمناه وبين التقرير النهائي .

إن تقرير الامين العام خطوة شاملة نحو تعزيز الامم المتحدة . إنه واسع النطاق ويشتمل على ثروة من الافكار المثيرة للاهتمام . ونحن نرحب بأوسع نقاش ممكن لهذه الافكار . وقد استمعنا باهتمام إلى الآراء الاولية التي أعربت عنها الوفود في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في آب/اغسطس ، وبالآراء التي أعرب عنها رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية الذين شاركوا في المناقشة العامة التي انتهت للتو . ويسرنا أن مجلس الامن اضطلع ببعض الاعمال الاولية لتحديد الاجزاء التي تهمه من تقرير الامين العام ، ونتطلع قدما إلى تطور هذا العمل بطريقة عملية المنحى ، كالعمل الذي يدور في الجمعية .

بالنسبة للدبلوماسية الوقائية ، أولا : غنى عن البيان أن الدبلوماسية الوقائية أكثر فائدة للناس الذين على وشك أن يتورطوا في صراع ، من أنجح عملية لحفظ السلام أو صنعه . إنها أقل تكلفة في الارواح وفي الاموال ، ولذلك نعتقد أنه ينبغي للامين العام أن يكون على استعداد للاستفادة إلى أقصى حد ممكن من سلطاته

بموجب المادة ٩٩ من الميثاق ، لتوجيه نظر مجلس الامن إلى أية مسألة يرى أنها قد تعرض السلم والامن الدوليين للخطر . ولتحقيق ذلك ، ينبغي للامين العام أن يستفيد استفادة كاملة من قدرات الامانة العامة على جمع المعلومات ، وأن يسعى إلى تحسينها . وينبغي للامانة العامة أن تواصل جمع وتقييم جميع المعلومات ذات الصلة الواردة من جميع جهات منظومة الامم المتحدة في سائر أنحاء العالم ، ومن الدول الاعضاء . وفي هذا الصدد ، نحبذ تدابير بناء الثقة وتؤيد الاستعمال الاكبر لبعثات تقصي الحقائق بالصيغة المقترحة في تقرير الامين العام ، وكما مارسها الامين العام في الاسابيع الاخيرة .

ونذكر بإعلان الجمعية في العام الماضي المتعلق بتقصي الحقائق ، والذي بادر به أعضاء المجموعة الاوروبية . وبعثات تقصي الحقائق الاخيرة إلى مولدوفا وناغورنو - كاراباخ ، وطاجيكستان ، وجورجيا ، قدمت بالفعل إسهامات قيمة . ولكن ، ينبغي التسليم بأن نجاح الدبلوماسية الوقائية يعتمد أيضا على الارادة السياسية للاطراف المعنية في صراع ما ، أو التي توشك أن تتورط في صراع ما .

يرى الامين العام أن الوقت قد حان للنظر في الانتشار الوقائي للقوات عندما يطلب ذلك ، لردع عدوان أو الحيلولة دون نشوب صراع بين الدول ، ومن الجائز أن ينطوي ذلك على نشر القوات في جانب واحد من حدود دولية . وقد ينطوي إرسال مثل هذه القوات في أزمة ما على مشاكل تتعلق بالتوقيت وغير ذلك من المصاعب . إلا أننا نعتقد أن هذه الفكرة سليمة أساسا وينبغي متابعتها على أساس كل حالة على حدة . وقد يكون من المفيد أيضا في بعض الاحيان إنشاء منطقة منزوعة السلاح بقبول الاطراف كتدبير وقائي ، قبل المخاطرة بنشوب الصراع .

ونرى قيمة أيضا في فكرة الانتشار الوقائي في حالة الازمات الداخلية عندما تطلب المساعدة في مجال المساعدة الإنسانية أو المصالحة . والاخفاق في اتخاذ هذه التدابير في حالتي الصومال والبوسنة والهرسك من الحالات الواضحة التي تذكّرنا بالحاجة الى هذا الإجراء الوقائي . بالطبع ، لن تكون جميع الحالات متشابهة . وقبل

أية عملية انتشار يتعين إجراء مناقشة متأنية مع الحكومات والاطراف المعنية . وتسليما بذلك ، قررت بالفعل المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء ، من حيث المبدأ ، إرسال بعثات رصد مدنية إلى الدول التي تريدها - حيث قد يساعد ذلك على تجنب حدوث أزمة أو ربما سفك الدماء . وفي جنوب افريقيا ، وبموافقة جميع الاطراف المعنية ، تقوم الامم المتحدة والمجموعة الاوروبية والكومنولث جميعا بإرسال مراقبين لتدعيم آلية السلم المحلية .

أود أن أتحدث الآن قليلا عن صنع السلام .تؤمن المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء ، كما يقترح الامين العام ، أنه ينبغي للامم المتحدة أن تبذل مزيدا من الجهد في صنع السلام ، بالاستفادة من أحكام الميثاق المتعلقة بتسوية المنازعات . وفي هذا الصدد تتفق المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء كليا مع ملاحظة الامين العام بأن مجلس الامن يمكنه ، بموجب المادتين ٣٦ و ٣٧ من الميثاق ، أن يوصي الدول الاعضاء بعرض النزاعات على محكمة العدل الدولية أو التحكيم أو غير ذلك من آليات تسوية النزاعات .

وفيما يتصل بالمادة ٥٠ من الميثاق نعي جيدا المصاعب الاقتصادية التي تواجهها بلدان أخرى نتيجة لفرض جزاءات بموجب المادة السابعة من الميثاق . فالبلدان التي تحتاج إلى مساعدة في موازين المدفوعات والتي تطبق أيضا تطبيقا حصيفا برامج تكيّف متعرض للضرر . ومؤسسات التمويل الدولية في وضع يمكنها من تقييم آثار جزاءات الامم المتحدة الالزامية ، ومن ثم أخذها بعين الاعتبار عندما تضع برامج مساعدة لهذه البلدان . وتجري الآن دراسة هذه المسألة في لجنة الميثاق ونحن نتطلع قدما للاسهام إيجابيا في النتيجة .

يتضمن تقرير الامين العام عددا من الاقتراحات لعدد من الدول لتخصيص قوات للقيام بإجراءات الانفاذ ولحفظ السلام . وقد عرض أحد أعضاء المجموعة الاوروبية بالفعل إتاحة ١ ٠٠٠ جندي في غضون ٤٨ ساعة من اخطاره ، واتاحة ١ ٠٠٠ آخرين في غضون أسبوع .

بالنسبة لحفظ السلام : فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام تقدم حاليا البلدان الاعضاء في المجموعة الاووبية ما يزيد على ١٤ الف من العاملين في حفظ السلام ، وسيزداد هذا العدد بنشر الجزء الثاني من قوة الحماية التابعة للامم المتحدة في البوسنة والهرسك . وقد ردت جميع الدول الاثنتى عشرة على استبيان الامين العام المتعلق بالقوات التي يمكن اتاحتها لعمليات حفظ السلام وستبقي جميع الدول الاعضاء هذه المسالة قيد الاستعراض المنتظم . وتعتقد الدول الاثنتا عشرة أيضا أنه سيكون من المفيد أن يستكمل الامين العام الاستبيان ، وأن يصدر استبيانا مماثلا بشأن أفراد الشرطة المدنية وغيرهم من الموظفين المنيين الذين يمكن اتاحتهم لعمليات حفظ السلام . ونرى أنه ينبغي قيام قدر أكبر من الاتصالات بين المؤسسات العسكرية والدفاعية للدول الاعضاء والامانة العامة ، لتوضيح ما هو الدعم المطلوب وما الذي يمكن اتاحته ، لتمهيد الطريق أمام اتفاقات ممكنة في المستقبل بين الامم المتحدة وفرادى الدول الاعضاء . لذلك ، فإن الدول الاثنتى عشرة على استعداد لإتاحة قوات لحفظ السلام .

تذكر المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء بأن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام قدمت عددا من التوصيات الجديدة بالاهتمام ، اعتمدتها الجمعية العامة في السنوات الاخيرة . ويتصل العديد من هذه التوصيات بتدريب قوات الامم المتحدة لحفظ السلام . ونحن حريصون ، شأننا شأن الامين العام على تحسين تدريب أفراد حفظ السلام . إننا نرحب بتعزيز إدارة شؤون عمليات حفظ السلم ، وبالزيادة المقترحة لقوة وقدرة مكتب المستشار العسكري . وعلى ضوء الدور المتزايد للشرطة المدنية في عمليات حفظ السلام ، ينبغي النظر في تعيين مستشار أقدم للامين العام لشؤون الشرطة . ونشيد أيضا بالفكرة الواردة في تقرير الامين العام القائلة بانه ينبغي للحكومات أن تكون مستعدة بمعدات مناسبة جاهزة لاستعمال الامم المتحدة . فمن شأن هذا أن يساعد على تخفيف المشاكل التي كثيرا ما تنشأ في المراحل الاولى من انتشار عملية من عمليات حفظ السلام .

(السير ديفيد هناي ، المملكة المتحدة)

إن دور الامم المتحدة لا يتوقف بانتهاء الصراع . وقد أصاب تقرير الامين العام "خطة للسلام" في النظر في كيف يمكن أن نساعد في بناء السلم بعد انتهاء الصراع . فالامم المتحدة تقدم اسهامات حيوية ، وعلى سبيل المثال ، في السلفادور وأنغولا وكمبوديا . ونحن نتطلع إلى أن تكون قادرة على أن تفعل ذلك في القريب العاجل في موزامبيق . إن النهوض بالانتخابات الحرة والمؤسسات الديمقراطية جزء أساسي من بناء السلم ، ومجال مناسب لأنشطة الامم المتحدة . وكذلك ، وعلى صعيد عملي ، إزالة الإلغام . وياله من تعليق قاس على سوء حالة العالم أن تحتل إزالة الالغام بعد انتهاء الصراع هذه المرتبة العالية على جدول أعمالنا ، ويجب أن تكون كذلك ، فهي مشكلة مفجعة في كمبوديا وأفغانستان والصومال وانغولا . لذلك ، فإننا نرحب بتعيين خبير في إزالة الالغام في هيئة موظفي المستشار العسكري .

من الواضح أن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية السليمة في المناطق التي مزقها الصراع جزء ضروري من إعادة التعمير وبناء السلم . وكما يقول الامين العام ، لابد من النهوض بنفس القدر ،بنظام حكم جيد . إن غيبة الديمقراطية والهياكل الداخلية التعددية هي مصدر انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يمكن أن يسفر عن تهديد للسلم والامن الدوليين . إن ممارسة السيادة تنطوي على مسؤوليات داخلية وخارجية . فالسيادة لا يمكن أن تستخدم كغطاء عام للانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان ، خاصة عندما تأخذ هذه الانتهاكات شكل قمع داخلي ، وتهدد السلم والاستقرار الدوليين . ولقد أوضحت المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء ان كل الحكومات مسؤولة أمام المجتمع الدولي عن احترام الالتزامات التي قطعتها على نفسها بحرية . ولا يمكنها أن تثير الجدل حول التدخل في شؤونها الداخلية ، لتجنب النقد الذي يوجه اليها لاخفاقها في الوفاء بتلك الالتزامات .

ترحب المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء بتركيز الامين العام على حقوق الإنسان ، والديمقراطية والتنمية . ونحن نريد أن يتخذ المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان ، الذي سيعقد بفيينا في حزيران/يونيه ١٩٩٣ ، خطوات حقيقية لتحقيق ذلك . فيمكنه أن يؤازر ويعزز الجهود التي تبذلها البلدان فرادى للنهوض بالديمقراطية واحترام حقوق الانسان والقدرة على المحاسبة على كل المستويات ، كما نتطلع إلى اعتماد الإعلان المتعلق بحقوق الاشخاص المنتمين إلى الاقليات في الدورة الحالية للجمعية العامة

ترحب المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء بحرارة بموجة الاصلاح السياسي التي تجتاح الآن أجزاء عديدة من العالم . ونحن نضطلع بدورنا في تعزيز هذا الاتجاه . وقد أبدت أوروبا ، على كل من الصعيد الوطني والمجموعة على حد سواء ، استعدادها للاستجابة لطلبات المساعدة في رصد الانتخابات في عدد من البلدان .

لقد لاحظنا أن الفحوى الرئيسية لتقرير الامين العام تتمثل في الدور الذي يمكن أن تضطلع به المنظمات الاقليمية في حل مشاكل السلم والامن الدوليين . ونحن

نثني على هذه الفكرة . ففي العديد من الحالات يمكن للمنظمات الاقليمية ذات الصلة ، بالتنسيق مع الامم المتحدة أن تضطلع بدور أكبر وأكثر فعالية . ونحن نرحب باتجاه المنظمات الاقليمية المتزايد صوب القيام بدور أكبر في مجال صنع السلم وحفظ السلام على حد سواء ، ونتطلع إلى استمرار تطور هذا الاتجاه . ويحدونا الامل في أن يكون مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، في المستقبل ، فعالا في منع نشوب الصراع في أرجاء القارة . وباصداره لوثيقة هلسنكي بدأ هذا المؤتمر يتزود بالادوات التي تمكنه من علاج المشاكل عن طريق المصالحة والتحكيم ، قبل أن تنزلق إلى طريق العنف ، ومن إدارة الأزمات فور تطورها ، وهذا يتضمن إمكانية قيامه بعمليات خاصة به لصيانة السلم ، وتسلم وثيقة هلسنكي التي اعتمدت في تموز/يوليه بأن مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ترتيب إقليمي بموجب الفصل الثامن من الميثاق ، ومن ثم ، يوفر رابطة هامة بين الامن الاوروبي والامن العالمي الشامل .

إن بعثة الرصد التابعة للمجموعة الاوروبية ، ستوسع أنشطتها عما قريب لتتجاوز يوغوسلافيا السابقة إلى الحدود الفاصلة بين يوغوسلافيا سابقا وهنغاريا ، وبين بلغاريا وألبانيا . وفي رأينا أن هذا ، على وجه التحديد ، هو المجال الذي يمكن للمنظمات الاقليمية أن تسهم فيه اسهاما كبيرا ، بالتنسيق والتعاون مع الامم المتحدة ، للتصدي للتهديدات المحتملة التي قد يتعرض لها السلم والامن الدوليان .

لقد أصبح التعاون في الميدان بين قوة الرصد التابعة للمجموعة الاوروبية وقوة الامم المتحدة للحماية وثيقا . بل انه أصبح الآن متوازيا على أعلى مستوى سياسي في المؤتمر المعني بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية سابقا ، والذي تشاطر رئاسته الامين العام ورئيس الوزراء ميجور خلال ايلول/سبتمبر ، والذي يواصل انعقاده الآن في جنيف .

وقد أحطنا علما بملاحظات الامين العام حول القضية الحيوية المتعلقة بسلامة أفراد حفظ السلام . وثمة حالات قد يكون من المفيد فيها أن يحذر مجلس الامن الاطراف

قبل الوزع ، بأنه سينظر في اتخاذ تدابير جماعية إذا ما تعرض موظفو الامم المتحدة لاعمال عدائية أو اجهضت أغراض عملية الامم المتحدة . ونحن نغتنم هذه الفرصة لنكرر مطالبنا لكل البلدان المضيفة ولكل أطراف الصراع ببذل قصارى الجهد لضمان سلامة موظفي الامم المتحدة المشاركين في عمليات حفظ السلام ، واحترام مركزهم الدولي . كما نشيد بالرجال والنساء الذين يخدمون في عمليات حفظ السلام في الميدان ، وبأولئك الذين أدوا هذه الخدمة في الماضي ؛ فهم في أكثر الاحيان يخدمون في ظروف عصيبة وخطيرة ، ومن المفجع أن بعضهم قد لقوا حتفهم في خدمة السلم ، فقد مات منهم ٣٩ في هذه السنة وحدها .وإذا ما سمح لي بالإدلاء بملاحظة شخصية هذه النقطة ، أقول إن الوقت قد حان لان تهتدي المنظمة إلى وسيلة ما لتسجيل أسماء الذين ضحوا بارواحهم في خدمة الامم المتحدة في نصب تذكاري .

إن الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية تقدم اسهاما ماليا وعسكريا كبيرا إلى عمليات حفظ السلام . والارقام تتحدث عن نفسها . فالمفروض عن تشارك الدول الاثنتا عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية بثلث تكلفة عمليات حفظ السلام الممولة عن طريق الانصبة المقررة . وبنهاية آب/اغسطس من هذا العام دفعت هذه الدول الـ ١٢ ، ٤٠,١ في المائة من الاسهامات الفعلية التي حصلت حتى ذلك الحين لشتى العمليات الجديدة التي تم الشروع فيها أو جرى توسيعها منذ نهاية دورة الجمعية العامة السابقة . والواقع أن التكاليف الفعلية لحفظ السلام تتجاوز ذلك الرقم بكثير . كما أن الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية المشاركة في العمليات الجديدة في البوسنة ، ستقوم بهذه المهمة ـ وبصفة استثنائية ـ دون تحميل الامم المتحدة اية تكلفة . وكما قال السيد هيرد عندما تكلم باسم المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء في المناقشة العامة ، فإننا نؤدي نصيبنا ونتطلع إلى أن يحذو الآخرون حذونا .

إن الامين العام على حق تماما عندما يقول ان المشاكل المالية للامم المتحدة لا يجب أن يسمح لها بأن تتردى . إن حوالي ثلثي الاعضاء متأخرون في سداد أنصبتهم .

ومما يؤسف له ، بصفة خاصة ، ان هذا العدد يتضمن مساهمين رئيسيين . إن قدرة المنظمة على التدخل ، تعتمد بدرجة حاسمة ، في الاجل القصير ، على توفر الموارد المالية . لذلك نؤيد انشاء الصندوق الاحتياطي المقترح لعمليات حفظ السلام ، بعد التفاوض على التفاصيل ، على أن تترك الترتيبات التفصيلية في هذه الحالة للجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية . ويحدونا صادق الامل في أن نتوصل إلى مقرر بشأن هذه النقطة إبان الدورة الحالية للجمعية العامة . ويتعين عليّ أن أؤكد على أن هناك علاقة بين تمويل عمليات حفظ السلام والحالة المالية الشاملة للأمم المتحدة . فهنا إيضا تنطبق نفس الحاجة الملحة إلى الوفاء السريع والكامل بالانصبة المقررة .

وفي الختام ، ترحب المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء بالتقرير المعنون "خطة للسلام" بوصفه اسهاما قيما في المناقشة المستمرة حول دور الامم المتحدة في الشؤون الدولية . ونحن نعتقد انه ينبغي الآن متابعة بحث نقاط العمل في الاجهزة المختصة مثل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم ، ولجنة الميثاق واللجنة الخامسة ومجلس الامن والامانة العامة ، وبطبيعة الحال الدول الاعضاء ذاتها والمنظمات الاقليمية . ومن الاهمية بمكان عدم تضييع أى وقت لمتابع بحث هذه النقاط بأسلوب عملي في هذه المحافل ، ونحن ننظر إلى الهدف الرئيسي لهذه المناقشة على أنه يوفر حافزا لهذا الشكل من صنع القرار . ونتطلع إلى مواصلة المناقشة والتعاون مع الوفود الاخرى سعيا إلى تحقيق هذا الهدف .

السيد بتلر (استراليا)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) لقد حدد الامين العام بوضوح في تقريره السنوى الاول عن أعمال المنظمة الفرص المتاحة للأمم المتحدة والتحديات التي تواجهها في حقبة ما بعد الحرب الباردة .

فلدينا في هذه الحقبة الجديدة فرصا جديدة لتعزيز التعاون العالمي لمعالجة المشاكل عبر الوطنية مثل مشاكل البيئة وتحديد الاسلحة ، والمخدرات ، والايدز ،

وبطبيعة الحال مأساة الفقر المستمرة ، كما نواجه التحديات الناشئة عن التطاحنات العرقية التي انفلتت من عقالها ، وعن تفتت دول قومية .

ببساطة ، لم يسبق في أى وقت مضى ان كانت الطلبات على الامم المتحدة بهذه الكثرة ولا التوقعات كبيرة إلى هذا الحد .

والامين العام ، في تقريره الى الجمعية العامة ، يحدد لنفسه هدفا اساسيا وطموحا يتمثل في "أن نخلق أمما متحدة جديدة لعصر دولي جديد" . (A/47/1 ، الفقرة ٥) - وهو انتقال يعترف بانه "ليس بالامر اليسير ، ولا هو بالخالي من المخاطر" (A/47/1 ، الفقرة ٦) .

وتتعرض "الامم المتحدة الجديدة" لإمتحان قاس عندما تندلع الصراعات التي كثيرا ما تكون داخل الدول التي نشأت حديثا أو فيما بينها .

إن الامين العام في تقريره التاريخي "خطة للسلام" (A/47/277) يركز إهتمامه على الحاجة الى تعزيز قدرة الامم المتحدة على تحقيق هدفها الرئيسي المنصوص عليه في الميثاق وهو "حفظ السلم والامن الدولي" ، من خلال سرد موجز لمجموعة متنوعة من الاجراءات الرامية الى منع الصراعات واحتوائها وتسويتها .

وينبغي أن يكون الهدف الاساسي من تدخل الامم المتحدة في أمور السلم والامن هو منع نشوب الصراعات وينبغي أن نعمل من خلال الامم المتحدة لتهيئة الظروف التي تكفل التقليل قدر الامكان من عدم الامن وتهديد السلم ، وتمكن من التصدي لحالات محددة تنطوي على مخاطر شديدة ، قبل أن تصل الى مرحلة تتطلب إما تدابير لحفظ السلم أو - وهو الاسوأ - تدابير قسرية لفرض السلم .

وعلينا أن نواجه تحديا رئيسيا في السنوات المقبلة وهو إنشاء آليات ووسائل لتحويل الإمكانات التي تبشر بها الدبلوماسية الوقائية من كلمات رنانة الى حقيقة واقعة .

في الاسبوع الماضي ، حدد وزير استراليا للشؤون الخارجية والتجارة ، السناتور غاريث ايفانز ، في بيانه الى الجمعية العامة مجموعة من المبادرات الرامية الى التصدي للتهديدات غير العسكرية وكذلك العسكرية التي يتعرض لها الامن . فالكوارث الطبيعية والفقرالمدقع والمجاعات وتدهور البيئة ، تمثل جميعها أسبابا أساسية لزعزعة الاستقرار . ومن ثم ، يجب أن تضطلع الامم المتحدة بدور رئيسي في التصدي لهذه التهديدات غير العسكرية للسلم والامن الدوليين .

وترحب استراليا ، على وجه الخصوص ، بإنشاء الادارة الجديدة للشؤون الانسانية التي سيكون عليها أن تضطلع بدور بالغ الاهمية في السعي الى تلافي المآسي التي يمكن منع حدوثها . ومن بين المجالات التي نود أن تضطلع فيها الامم المتحدة بدور معزز ، منع حدوث المجاعات . وبغية تحقيق هذا الهدف ، إقترحنا إنشاء فريق من كبار المسؤولين من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ووكالات الامم المتحدة ذات الصلة ، يُدعم بقاعدة بيانات شاملة ، لإجراء عمليات استعراض رفيعة المستوى لحالات المجاعات العالمية ، وتحديد حالات الازمات الناشئة . ومن المؤكد أن الوقاية في هذه الحالة أفضل كثيرا من العلاج .

ونحن نؤيد أيضا ملاحظة الامين العام في تقريره عن أعمال المنظمة ، بأن الهياكل الديمقراطية ، والمشاركة الشعبية ، واحترام حقوق الانسان تمثل جميعها مصادر أساسية للابتكار في العملية الإنمائية . وتسير التنمية الاقتصادية جنبا الى جنب مع التقدم السياسي ، ويمكنهما معا أن يدعما بشكل متبادل حسم العديد من التوترات الكامنة التي تؤدي الى الصراعات .

وتمثل مناقشة اليوم حول "خطة للسلام" بداية لا نهاية . ونتوقع أن تستمر المناقشة ، وأن يتسع نطاقها ليشمل جميع أعضاء الامم المتحدة . وسوف تبرز المساهمة التي نقدمها اليوم أحد جوانب "خطة للسلام" نؤمن بأن له أهمية خاصة بالنسبة للحالة الدولية الراهنة ، وهو تعزيز دور الامم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية . وننوي أن نتناول في المناقشات اللاحقة بشأن "خطة للسلام" ، في هذا المحفل ونجده من المحافل ذات الصلة ، جوانب أخرى لما نعتبره جدول أعمال كبير ولكنه ضروري جدا .

وأنتقل الى القضية التي أود أن أسلط عليها الاضواء اليوم ، وسوف تتركز ملاحظاتي على وسائل تعزيز ترتيبات الامم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم للتصدي لحالات محددة تنطوي على مخاطر شديدة في المراحل الاولى . وقد تكون للآخرين أفكار خاصة بهم . ونعتقد أنه من الضرورة بمكان أن تعرض هذه الافكار ، حتى يتسنى مناقشة جميع الافكار وصقل الاقتراحات ، لعلنا نرسي نظاما صالحا للبقاء حقا ،

لمنع نشوب المنازعات على الصعيدين الدولي والاقليمي . بل الواقع اننا نؤمن بـــان اهمية الدبلوماسية الوقائية تؤهلها لان تكون حجر الاساس الرئيسي الذي تقوم عليه خطة الامم المتحدة الجديدة للسلام .

ومن بين العقبات الكؤود التي تعترض الدبلوماسية الوقائية مشكلة التوقيـــت . وينص الميثاق بوضوح في المادة ٣٦ على انه للامم المتحدة أن تتدخل "في أية مرحلة مـن مراحل نزاع" أو "موقف" وإعلان عام ١٩٨٨ المتعلق بمنع وإزالة المنازعات والحـــالات التي قد تهدد السلم والامن الدوليين ، والذي اعتمدته الجمعية العامة بالإجمـــاع ، يشجع الامم المتحدة على أن تتدخل "في مرحلة مبكرة" (القرار ٥١/٤٣ ، المرفـــق ، الفقرة ١(١٢)) .

بيد أنه ، من الناحية العملية ، عادة ما تعتبر العتبة التي تمثل عندهـــا الحالة تهديدا للسلم والامن الدوليين هي بدء الاعمال العدائية المسلحة . وبصـــورة تقليدية ينتظر مجلس الامن تخطي هذه العتبة قبل أن يتخذ أي إجراء . وفي الحالات التـي ينتظر فيها الامين العام تفويضا من مجلس الامن قبل أن يتصرف ، كثيرا ما تجد الامـــم المتحدة نفسها تتدخل في نفس المرحلة التي تكون فيها الاطراف المتنازعة غير مستعـــدة لقبول وسائل سلمية لحل النزاع - وبعبارة أخرى ، عندما يكون الوقت قد فات .

بيد أن الدبلوماسية الوقائية الفعالة تتطلب اتخاذ الاجراءات قبل أن يصـــل النزاع الى تلك العتبة أي في أقرب وقت ممكن - قبل أن تعمم القضايا ؛ وقبل أن يصبح العداء خبيثا ، وقبل أن يصبح الدافع الاكبر للاطراف هو الرغبة في الانتقام ، وقبـل أن تلتزم الاطراف وتصبح رهينة لمواقفها وكلماتها وأعمالها العدوانية .

ويبدو أن السبب الاكبر وراء تردد الاطراف في عرض النزاع على الامم المتحدة هـو القلق بشان فقدها التحكم في صنع القرار . ويتبين من المناقشات حول "حقوق السيـادة" والشواغل بشأن "تدويل" النزاع أن العديد من الدول ، وربما معظمها ، تفضل أن تظـــل متحكمة في الطريقة التي ستحسم بها منازعاتها ، ولو الى أن تتدهور الاوضاع وتصبـــح ميئوسا منها . وبسبب هذه الحساسيات ، تتردد الاطراف الخارجية ، هي الاخرى ، في عـــرض الحالة على مجلس الامن في وقت مبكر ، وهكـــذا نجـــد أنه نادرا ما يلجـــأ الاعضاء الى

المادة ٣٥ التي تسمح لاي عضو في الامم المتحدة أن يعرض خلافا ما على المجلس ، وبالمثل ، نادرا ما لجأ الامناء العامون السابقون الى المادة ٩٩ .

ونرى أن الامم المتحدة تحتاج الى استحداث آلية تكون مقبولة من الاعضاء ، وتتيح لاولئك الذين لا يمكنهم التوصل الى تسوية سلمية بمفردهم أن يلجأوا الى الوساطة والمساعي الحميدة في مرحلة مبكرة من النزاع .

وما نحتاجه هو آلية توفر خدمات حل النزاعات لاعضائها لمساعدتهم على الامتثال للفصل السادس من الميثاق . ومن خلال هذه الالية يمكن للاعضاء أن تكون لهم كلمة في الطريقة التي تسوى بها نزاعاتهم ، وأن يتلقوا ، في نفس الوقت المساعدة في مجال اتصال كل منهم بالآخر ، والاقلال قدر الامكان من الكلمات الطنانة الملتهبة ، وتحديد القضايا والشواغل والشكاوي الكامنة وراء النزاع ، وابتكار حلول مبدعة وخلاقة يمكنها أن تعالج المصالح المتعارضة وتوفق بينها . وثمة تسليم متزايد فيما بين الدول الاعضاء بأن الامين العام وموظفيه هم الذين يستطيعون أن يوفروا هذا النوع من المساعدة باقصى درجة من الفعالية .

إن بعض هذه الافكار يجري تنفيذه حاليا داخل الامانة العامة . وتشير استراليا بالجهود التي بذلها الامين العام لإنشاء شُعب على أساس جغرافي داخل إدارة الشؤون السياسية ، ستكون مهمتها رصد شتى المناطق . ونحن نعتقد أنه لو أمكن توفير الدعم والموارد المناسبة لهذه الشُعب الست التي تم إنشاؤها ، فإنها ستكون ذات قدرات كبيرة وواعدة لتوفير الاستمرارية في منع الصراعات . غير أنه لكي تكون آلية الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم التي استحدثت مؤخرا فعّالة . فإنها ستحتاج الى دعم الدول الاعضاء .

ولكي تنجح الدبلوماسية الوقائية فإنها ستحتاج الى قدر كاف من الموارد والموظفين الذين وصلوا الى مستوى متطور من الخبرة والمهارة . ويتولى رئاسة الشُعب الست حاليا مديرون ذوو خبرة كبيرة في المساعي الحميدة وصنع السلم . ولكنهم سيحتاجون الى أن يُدعموا بموظفين ذوي مهارة في التحليل السياسي ، ولديهم معرفة متعمقة بالخلفية التاريخية والسياسية والثقافية لبلدان المنطقة .

وستكون هناك حاجة أيضا الى موظفين تتوفر لديهم المعرفة بتحليل الصراعات والتفاوض والوساطة . كما أن تعيين موظفين جدد ، وتدريب الموظفين الحاليين من خلال برامج كبرنامج الزمالات الجديد المقترح بشأن الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم ، الذي سينظمه معهد الامم المتحدة للبحث والتدريب ، واستخدام الخبراء الاستشاريين ، كل ذلك يمكن أن يتيح المهارات الازمة للاضطلاع بجهود الدبلوماسية الوقائية .

وعلاوة على ذلك ، ستكون هناك حاجة الى موظفين يمكنهم أن يكرسوا اهتمامهم الكامل للدبلوماسية الوقائية ، دون أن تستغرق وقتهم متطلبات الازمات الاكبر القائمة . وسيحتاجون الى المساندة ببنية أساسية كافية . وسيكون مطلوبا أيضا تأمين الحصول على الخدمات البرقية ، ومرافق الحاسبات الالكترونية التي تشغّل هاتفيا ، ومصارف البيانات والاتصالات السلكية واللاسلكية المتقدمة ، والقيام بزيارات روتينية ميدانية ، وعقد اجتماعات ذات صلة .

ويمكن إعادة توزيع الموارد اللازمة لهذه المهام الحيوية من جهات أخرى في الامم المتحدة لم تعد في حاجة اليها . والواقع أن أهم طريقة يمكن للدول الاعضاء أن تسهم بها في استحداث هذه الالية الجديدة قد تكون من خلال دعمها لعملية إعادة توزيع الموارد تلك . ولن تكون المبالغ المطلوبة كبيرة ، ولكن الفوائد التي ستعود علينا جميعا منها قد تكون كبيرة . وبالطبع يمكن أيضا للدول الاعضاء أن تساعد الامين العام في استحداث بنية أساسية ملائمة بتقديم تبرعات تخصص للنفقات التي تمس الحاجة اليها .

وهناك طريقة أخرى يمكن للدول الاعضاء أن تساعد بها الامانة العامة هي توفير الخبرة الفنية عن طريق إعارة خبراء للمساعدة في تنفيذ بعض المهام ، كإنشاء شبكة معلومات للرد السريع ، ووضع مقترحات مبدعة لحسم نزاعات معينة ، وتدريب موظفين من المستوى المتوسط في مجال التحليل السياسي وحسم المنازعات . وقد أصبح هذا النوع من مساهمات الدول الاعضاء شائعا في مجال حفظ السلام ، ويمكن أن يكون مفيدا أيضا في تطوير الدبلوماسية الوقائية .

وستكون وحدات الدبلوماسية الوقائية بحاجة الى شبكة معلومات للرد السريع ، يمكنها أن توفر معلومات مستمرة يعول عليها وتكون مستجيبة للحالات المتغيرة . وبوسع الدول الاعضاء أن تزود الامين العام بمعلومات منتظمة عن النزاعات والتوترات والتطورات التي تحدث في منطقة كل منها . ومن شأن وجود طائفة واسعة من مصادر المعلومات أن يتيح لموظفي الدبلوماسية الوقائية الفرصة لدراسة مدى موثوقية المعلومات ، وان يوفر لهم وجهات النظر الكاملة إزاء المسائل المعنية . ومن الطبيعي أن توفر قدرة مستقلة لدى الامانة العامة على تقييم المعلومات ذات الصلة سيكون عنصرا حاسما في تحديد مصداقية هذه المعلومات وفائدتها .

ومن شأن القيام بزيارات روتينية منتظمة الى عواصم الدول و "بؤر التوتر" في المنطقة المعنية أن يتيح لموظفي الامانة العامة الفرصة لتحديد النزاعات الناشئة ، ومتابعة التطورات الجديدة في النزاعات القائمة ، وتهيئة إحساس بالثقة والسمعة المطمئنة ، وحث الاطراف المعنية على الجلوس الى مائدة التفاوض ، وعرض المساعي

الحميدة والوساطة عندما يعتبر ذلك ملائما ، كما ستتيح هذه الزيارات لموظفي الامم المتحدة الفرصة للتنسيق على أساس متسق ومنتظم مع وكالات الامم المتحدة العاملة في الميدان ، وكذلك مع المنظمات الاقليمية ودون الاقليمية .

وبوسع الدول الاعضاء أن تساعد موظفي الامم المتحدة في تطوير اتصالات داخل بلدانها ومناطقها ، وأن تيسر وتشجع الزيارات المنتظمة لموظفي الدبلوماسية الوقائية . وسيتيح ذلك الفرصة للدبلوماسية الهادئة كيما تتطور بطريقة لا تستلفت النظر اليها ولا تؤدي الى تدويل النزاع . ونعتقد أن الزيارات الروتينية ستكون أكثر قبولا لدى الاطراف ، من بعثات تقصي الحقائق المشكلة رسميا ، وخصوصا إذا تم القيام بها كممارسة موحدة للامم المتحدة في جميع المناطق . وعلى ذلك ، فاننا نعتقد أن الدبلوماسية الهادئة والتدخل المبكر لمنع النزاع ينبغي أن يكونا جوهر الدبلوماسية الوقائية . كما نعتقد أن مثل هذه الالية ستكون أكثر قبولا لدى الدول الاعضاء ، وبالتالي ستكون أكثر فعالية .

وأخيرا ، قد يكون بوسع الدول الاعضاء أن تساعد الامين العام وموظفيه في توفير أو دعم المساعي الحميدة والوساطة . وقيام رؤساء جمهوريات دول امريكا الوسطى الخمس بالمساعدة في حسم نزاع السلفادور ، ومؤتمر باريس بشأن كمبوديا ، ليسا سوى مثالين للكيفية التي يمكن أن تقوم بها أطراف أخرى بمساعدة الامم المتحدة في حسم النزاعات عن طريق الاقناع أو وضع أفكار أو مقترحات جديدة .

لذلك ، تحث استراليا الدول الاعضاء على بذل كل ما في وسعها لدعم جهود الامين العام لإنشاء الية فعّالة للقيام بمهام الدبلوماسية الوقائية . وبالقياس الى عمليات الامم المتحدة لا شك أن الدبلوماسية الوقائية فعّالة من حيث تكلفتها ، إذا ما قورنت بعمليات حفظ السلام أو إنفاذ السلم .

إلا أن الاهم من ذلك كله هو فعاليتها من حيث التكلفة من الناحية الانسانية . فعندما تحسم المنازعات عن طريق الدبلوماسية الوقائية ، يمكننا أن نتجنب الخسائر المأساوية المفرطة في أرواح الرجال والنساء والاطفال ، وهي خسائر لا تُعد ولا تحصى -

كالذي نشهده الآن في الصومال وفي يوغوسلافيا سابقا ، وان نتجنب الدمار الذي لا حاجة اليه في البيوت والمدن والبنية الاساسية الاجتماعية . ويمكن توفير الموارد التي كانت ستنفق على الاسلحة والحروب ، واستخدامها ، بدلا من ذلك ، في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لتلك المجتمعات . وعندما يتم تسوية النزاعات عن طريق الدبلوماسية الوقائية ، تقل المظالم وتتحسن الاوضاع ، ولا تزمن العداءات بين الشعوب ولا تتحول الى أصداء عنف مدوية .

وبطبيعة الحال هناك بعض الاطراف التي لا ترغب في الاستفادة من الدبلوماسية الوقائية ، وحتى إذا استخدمتها ، فإنها لا تنجح في بعض الحالات . ولكن حتى إذا كانت الدبلوماسية الوقائية فعّالة من حين لاخر فإنها تستحق الجهد الذي يبذل فيها . وإذا ما توفرت لنا آلية فعّالة للدبلوماسية الوقائية وأمكننا منع حالة واحدة من التدهور والتحول لصومال أخرى أو يوغوسلافيا ، أو مثل الحرب بين ايران والعراق ، أو مثل الحالة في افغانستان أو كمبوديا ، أفلا يستوجب ذلك بذل كل جهد في امكاننا ؟ ألا ينبغي لنا أن نمضي بكل سرعة لتلافي امكانية سفك الدماء مستقبلا في منازعات مثل التي تتخمر حاليا في نغورنو ـ كراباخ وجورجيا وأماكن أخرى ؟

إن العصر الجديد يحتاج الى نهج جديدة ، وخطوات شجاعة . والدبلوماسية الوقائية هي إحدى هذه الخطوات ، وسوف توفر استجابة واضحة لهذا النوع من التحديات الذي نواجهه في هذه الحقبة الدولية الجديدة .

السيد فاسكيز (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يشرفني أن أتكلم باسم البلدان الاعضاء في الالية الدائمة للتشاور والتنسيق السياسي ، المعروفة باسم فريق ريو - أي اكوادور والبرازيل وبوليفيا وشيلي وكولومبيا ، وهندوراس - نيابة عن بلدان أمريكا الوسطى الاربعة ، وجامايكا - نيابة عن جميع البلدان الاعضاء في الاتحاد الكاريبي ، وأوروغواي وباراغواي وفنزويلا والمكسيك والارجنتين .

وترى بلداننا أنها لابد أن تشارك في المناقشة الخاصة بالبند ١٠ من جدول الاعمال ، تقرير الامين العام المعنون "خطة للسلام" . وهذا التقرير الذي طلبه اجتماع قمة مجلس الامن ، المعقود في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، صك قيم يمكننا من البدء على الفور في اجراء مناقشة بشأن مستقبل المنظمة وتعزيز دورها . كما نرى ضرورة اجراء المناقشة في اطار الجمعية العامة ، وهي الجهاز الرئيسي الوحيد في الامم المتحدة الذي يتمتع بعالمية العضوية .

ويجدر بنا أن نذكر بأن فريق ريو قد بادر باصدار بيانات عممت في الوثيقتين A/47/232 و S/24025 ، وقد لاحظنا مع الارتياح وجود مجال كبير للاتفاق بين اقتراحاتنا وبين مضمون "خطة للسلام" .

وقد دخل المجتمع الدولي مرحلة جديدة ، مرحلة تدخر بلا شك دورا هاما للامم المتحدة . ولكي نرتفع الى مستوى تحديات الحقبة الجديدة ، يتعين علينا تناول المسائل المتعلقة بالامن الجماعي في اطار التزام مجدد بنص وروح ميثاق الامم المتحدة . وبهذا ، نصبح قادرين على البدء دون تأخير في مهمة تعزيز الامم في مجال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلام .

وقد طرح تقرير الامين العام عددا من المفاهيم والاقتراحات الهامة ، بعضها يستهدف تطبيق ميثاق الامم المتحدة تطبيقا كاملا ، وبعضها الاخر يرمي الى تحسين أعمال المنظمة . وهناك أيضا اقتراحات مبتكرة ، وجميعها تفتح المجال للتأمل والتفكير واتخاذ القرارات . ونود اليوم أن نشرح الموقف المبدئي لفريقنا .

إننا نكرر ، أن الاطار المناسب لمناقشة هذه الوثيقة ينبغي أن يكون نص وروح ميثاق المنظمة . وينبغي أن ترتكز هذه المناقشة بصفة خاصة على احترام مبادئ السيادة ، وعدم التدخل ، والمساواة في السيادة ، والسلامة الاقليمية للدول ، وحق تقرير المصير للشعوب ، وسلطات ومجالات اختصاص الاجهزة الرئيسية للامم المتحدة .

ونود أن نناقش ، أولا ، مفهوم الدبلوماسية الوقائية . فتحليل هذه المسالة ضروري للغاية بالنسبة لجميع هيئات الامم المتحدة وللمنظمات الاقليمية . ونظرا لتاثيرها الذي لا يمكن انكاره على إعادة تنشيط منظومة الامم المتحدة ، ينبغي أن تصبح موضع مشاورات مباشرة بين الامين العام والدول الاعضاء .

وقد قدمت الجمعية العامة مساهمة هامة في دورتها الماضية ، باعتمادها بتوافق الآراء القرار ٥٩/٤٦ الذي يتضمن الاعلان المتعلق بتقصي الحقائق الذي تضطلع به الامم المتحدة في ميدان صون السلم والامن الدوليين . ويرى فريق ريو ، منذ نشأته ، أن عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي من العوامل الهامة التي تولد الصراعات . ولذلك ينبغي ادراج التدابير الرامية الى النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مفهوم الدبلوماسية الوقائية .

ثانيا ، هناك جانب هام آخر في تقرير الامين العام وهو مسالة صنع السلم . فالجمعية العامة ومجلس الامن والامين العام مفوضون جميعا في اتخاذ تدابير ، تحد من حجم النزاع وتؤدي الى البحث عن حل مع استبعاد استخدام القوة . وتستطيع المنظمات الاقليمية أيضا القيام بدور هام في هذا الصدد .

وينبغي أن تبذل جميع الجهود الرامية الى تشجيع التسوية السلمية للمنازعات في الوقت الملائم . ويجب استنفاد آليات التسوية السلمية للمنازعات المنصوص عليها في الفصل السادس من الميثاق ، قبل اللجوء الى تدابير أخرى .

ونحن نؤيد اجراء مناقشة حول ما إذا كان ينبغي للجمعية العامة أن تفوض الامين العام في طلب فتوى من محكمة العدل الدولية في حالة نشوب منازعات يطلب من الامين العام اتخاذ اجراءات بشأنها ، أو يعهد اليه القيام بدور فيها ، بعد موافقة الدول الاطراف في النزاع على هذا الطلب .

ثالثا ، فيما يتعلق بعمليات حفظ السلم ، من الضروري أن نسلم بأن هذه العمليات تشكل أداة هامة يمكن أن يستخدمها المجتمع الدولي في دفع المنازعات الى طريق المفاوضات ، وفي بعض الاحيان ، في احتواء المواجهات المسلحة .

إن ما يراه الرأي العام الدولي في عمليات حفظ السلم هذه هي أنها من أكثر أنشطة الامم المتحدة فعالية وتميزا ، وإنها تخلق آمالا كبارا . ولا شك أن هذه المكانة جاءت عن جدارة ، وأنها تنطوي على درجة عالية من التضحية من جانب الرجال والسيدات الذين يشاركون في هذه العمليات .

وعلى مدى الاربعين سنة الماضية اكتسبت أمانة الامم المتحدة مستوى عاليا من الخبرة في معالجة عمليات حفظ السلام . ويمكن للأمانة والدول الاعضاء ، من خلال اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم ، تحسين مستوى هذه العمليات واجراء التكييفات اللازمة لمواجهة السمات والانماط الجديدة الى حد بعيد ، التي تظهر الى الوجود . ونود أن نبرز في هذا الصدد قرار الجمعية العامة ٤٨/٤٦ .

والقيود ذات الطبيعة المالية هي من أقسى القيود التي تواجه هذه الانشطة حاليا . إلا أن تكلفة عمليات حفظ السلم هي بالقطع أقل من تكلفة الحرب . ومن الضروري أن تكفل للمنظمة القدرة المالية للقيام بهذه المهمة .

ويرى فريق ريو ، أن تمويل عمليات حفظ السلام نشاط جماعي لكنه تفاضلي . وفي هذا السياق يتحمل الاعضاء الدائمون في مجلس الامن مسؤولية خاصة . وينبغي أن يوفّر لنظام التمويل الحالي الاستقرار والقدرة على التنبؤ ، باضفاء الطابع المؤسسي على نظام الانصبة المقررة ، المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٣١٠١ (د - ٢٨) .

رابعا ، يصبح تدعيم السلم ، بمجرد انتهاء الصراعات ، مفهوما ينتمي للدبلوماسية الوقائية . ويرى فريق ريو أن هذه العملية ينبغي أن تركز ، من خلال تدابير ملموسة ، على المجالات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك على جميع المجالات التي ترتبط مباشرة بمختلف جوانب الامن .

خامسا ، لقد أشرنا من قبل الى المنظمات الإقليمية . وينبغي السعي لإيجاد علاقات أوثق بين الامم المتحدة وهذه المنظمات في اطار الفصل الثامن من ميثاق الامم المتحدة ومواثيق تلك المنظمات ، ويرى فريق ريو أن الدور الحالي الذي تقوم به المنظمات الاقليمية ، والذي يتوقع أن تقوم به في مجالات الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلام دور فائق الاهمية . وفي هذا الصدد ، سبق أن أبدت منظمة الدول الامريكية استعدادها للتعاون مع الامم المتحدة وتنسيق الجهود بينهما بغية تحسين الاساليب الجماعية لتسوية المنازعات وتوقّى نشوبها .

وعرضت مجموعة ريو ، ضمن وثيقتها ، نقاطا للمناقشة تتصل بمجلس الامن ، الهيئة ذات المسؤولية الاولية عن صون السلم والامن الدوليين . وبالنظر الى تعاظم دور مجلس الامن ، فقد أصبح من الضروري بدرجة أكبر من أي وقت مضى ، أن تكشف أعماله عن ادراك واضح لكونه يعمل باسم أعضاء المنظمة لدى تنفيذه المهام الموكولة اليه . ويجب أن تكون عمليات مجلس الامن التداولية والمتعلقة باتخاذ القرارات شفافة . وفي حين لا ينبغي التغاضي عن أهمية وفائدة المشاورات غير الرسمية ، فانه ينبغي وضع المادة ٣١ من الميثاق في الحسبان فيما يتعلق بمشاركة الدول غير الاعضاء في مجلس الامن في المسائل التي تؤثر على مصالحها .

ومن المهم الآن ، أكثر من أي وقت مضى ، تركيز الانتباه على الدور الذي يمكن أن تلعبه تقارير مجلس الامن المقدمة الى الجمعية العامة . إذ يمكن لهذه التقارير ، بالقدر الذي تتصف فيه بالموضوعية ، أن تصبح قناة اتصال بين مجلس الامن والجمعية العامة ، حسبما نصت عليه الفقرة ١ من المادة ١٥ والفقرة ٣ من المادة ٢٤ . وفيما يتعلق بقرارات مجلس الامن التي تؤثر على الغير ، تدعو الحاجة الى وضع آليات عملية بغرض التنفيذ الفعال للمادة ٥٠ من الميثاق .

وحددت مجموعة ريو مقترحات أخرى واردة في تقرير الامين العام وهي أيضا تحتاج دون ريب من وجهة نظر المجموعة ، الى تحليل متأن ودقيق من قبل جميع الدول الاعضاء . ولن نتناولها جميعا وإنما سنذكر البعض منها فقط : دعوة من مجلس الامن الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بعد أن يكون قد استعاد نشاطه وأعيد تشكيله ، لتقديم تقارير عن الاحداث التي قد تهدد السلم والامن الدوليين ؛ وجود للامم المتحدة على شكل وزع وقائي ، على طول حدود طرف في نزاع بناء على طلب ذلك الطرف وطلب وزع وقائي انفرادي إذا كان هناك خوف من هجوم عبر الحدود ؛ انشاء مناطق منزوعة السلاح كنوع من الوزع الوقائي ؛ وزع وقائي في حالة وجود أزمة داخلية في بلد ما ، بناء على طلبه ؛ استخدام القوة المسلحة طبقا للاليات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ؛ الالتزام المبكر بالاتفاقات الخاصة المنصوص عليها في المادة ٤٣ من الميثاق ، بغرض

وضع قوات تحت تصرف مجلس الامن على أساس دائم ؛ انشاء وحدات إنفاذ السلم ؛ اقرار تدابير ، تشمل تلك المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، في حالة وجود تهديدات لامن موظفي الامم المتحدة ، ومقترحات متعددة لتمويل عمليات حفظ السلم .

وترى مجموعة ريو أن المسائل المشار اليها ذات أهمية كبيرة وتتطلب بحثا عاجلا من قبل المجتمع الدولي . وفي هذا السياق ينبغي أن نتحول الى مسألة الاجراءات التي ينبغي اعتمادها بغية اجراء مناقشة مقبلة عملية لتقرير الامين العام المعنون "خطة للسلام" والقرارات اللازمة لتنفيذه .

وقد شكل مجلس الامن فريق عمل مكونا من أعضائه لتحديد المجالات التي ينبغي أن ينظر ويبت فيها مجلس الامن . وقد بدأت بعض الهيئات الفرعية التابعة للجمعية العامة بحث تقرير الامين العام بالفعل .

وفي ضوء ما تقدم ، ترى مجموعة ريو أن من المستصوب للجمعية العامة أن تنشيء فريق عمل مفتوح العضوية لبحث "خطة للسلام" على أن يقدم الى الجمعية العامة توصيات أو مقررات بشأن تلك المقترحات التي تهم الجمعية العامة . وسيسهم فريق العمل بلا شك في اجراء حوار مع هيئات أخرى يتطرق اليها التقرير وسيوفر توجيها سياسيا للهيئات الفرعية المتخصصة . والبلدان الاعضاء في مجموعة ريو مقتنعة بأن "خطة للسلام" تستحق عميق تقديرنا بسبب أهميتها ونطاقها ، وإنه يجب علينا أن نحللها بعناية ، وهذا هو سبب اهتمامنا بانشاء الفريق العامل المقترح .

ولا يمكن الانتهاء من هذا البيان دون أن نعيد الى الاذهان ، كما فعلنا في وثيقة ريو ، انه

"سوف تتوقف الضمانة الحقيقية للسلم والامن الدوليين على مدى زوال الاسباب الكامنة وراء النزاعات . وتأكيدا لاهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوصفها أحد منطلقات عملية توطيد السلم والامن الدوليين ، يُرى أن تفاوت الثروة بين الامم بما يستتبعه من أزمات ناتجة عن سلسلة الاحتياجات غير الملباة يمكن أن يشكل ، الى جانب انتهاكات الميثاق وسواه من قواعد القانون الدولي ، مصدرا هاما لعدم الاستقرار في العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة" . (A/47/232 المرفق ، الفقرة ٥) .

وترى مجموعة ريو أنه على الرغم من أن "خطة للسلام" تشكل وثيقة ذات أهمية بعيدة المدى للمنظمة بالقدر الذي يخص ادارتها وأهدافها ، فإنه يجب تذكر أن السلم ليس الا احدى القضايا التي تستحق أعظم اهتمامنا . ويمكن للتركيز الاكثر شدة على التنمية أن يشكل "الوجه الطيب" للمنظمة ، ولذلك السبب يبدو لنا أن وجوب اقتران "خطة للسلام" المقترحة من الامين العام بخطة حقيقية للتنمية ، تعالج المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية في عصرنا على نحو خلاق وبصيرة تمتد الى المستقبل .

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هناك أوقات للتأمل والتفكير وهذا هو أحد تلك الأوقات . وقد وفرت المناقشة العامة ، على مدار الأسابيع الماضية ثروة من الافكار التي تكشف عن العالم المتغير والتي وضعت على عاتق الجمعية العامة مهمة تجسيد تلك الافكار على شكل اجراءات عملية وهادفة . وبالاضافة الى ذلك يوفر التقريران المقدمان من الامين العام اللذان يجري النظر فيهما حاليا ، وهما "خطة للسلام" وتقرير الامين العام عن أعمال المنظمة ، اطارا تحليليا هاما سيساعد دون ريب الجمعية العامة في جهودها الرامية الى ايجاد رد ملائم على التحديات الوشيكة الحدوث . ويبدي وفد سلوفينيا تقديره لاسهام الامين العام في هذا الخصوص ، ويسرنا أن الرئيس عرض هاتين الوثيقتين على الجمعية العامة في هذه المرحلة من الدورة الجارية .

إن صون السلم والامن الدوليين هو أكثر مسؤوليات الامم المتحدة أهمية ، كما أنه يخص جميع هيئاتها الرئيسية . ومن الطبيعي أن يحدد اختصاص كل منها الطرق الفعلية لتنفيذ أدوارها في هذا المسعى المشترك . ويجب الاعتراف بأن السلم والامن الدوليين من المسائل البالغة التعقيد وإن الحاجة تدعو الى النظر الدقيق في كل جوانبها ، بما في ذلك الجوانب السياسية والاقتصادية والايكولوجية . وتعتقد سلوفينيا أنه يجب النظر في مسائل السلم الدولي بطريقة شاملة ، مع مراعاة كافة جوانبها الهامة . وفي هذا الاطار ، نعلق أهمية خاصة على البعد السياسي للسلم والامن الدوليين .

إن الحالة السائدة بعد نهاية الحرب الباردة لا تبعث يقينا على الارتياح ، وربما يكون السعي الى التوصل الى أساليب تكفي لصون السلم والأمن الدوليين قد أصبح ملحا أكثر من ذي قبل . فمن اليسير المناشدة بتحقيق السلم . ولكن من الصعوبة بمكان ضمان الأمن وتهيئة الظروف المستقرة التي من شأنها أن تسمح بحدوث تغيير عاجل وسلمي وفقا للمبادئ التي تدعم السلم والأمن والرفاه . ونحن نرى أن الفهم الشامل للمهام التي تنتظرنا يدعو الى اجراء استعراض شامل لدور وإمكانيات كل أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية ، التي يمكنها أن تسهم جميعا في زيادة فعالية دور المنظمة في صون السلم والأمن الدوليين .

إن جدول الأعمال المطروح علينا عريض وطموح ، ومن الطبيعي أن تحدد فيه بعض الأولويات . وفي هذا الصدد ، نود أن نركز مرة أخرى على أهمية الجوانب السياسية للسلم والأمن الدوليين ، وعلى أهمية أجهزة الأمم المتحدة السياسية . لا يمكن تصور أي تدابير محددة وتنفيذها على النحو السليم ، بما في ذلك التدابير العسكرية عند الاقتضاء ، إلا في اطار ذلك النهج السياسي الأوسع .

ويود وفد سلوفينيا أن يعرض في هذه المرحلة بعض الأفكار عن جوانب سياسية معينة لمسألة السلم والأمن الدوليين بنطاقها الأوسع ، وعن دور الجمعية العامة في الدبلوماسية الوقائية كاحدى الوسائل الأساسية في عملية صون السلم والأمن الدوليين .

يوفر ميثاق الأمم المتحدة مختلف الأسس لقيام الجمعية العامة بدور فعال في سياق الدبلوماسية الوقائية . وأحد هذه الأسس هو أهلية الجمعية العامة ، المحددة في المادة ١٤ من الميثاق ، بأن

"توصي باتخاذ التدابير لتسوية أي موقف ، مهما يكن منشؤه ، تسوية سلمية متى رأت أن هذا الموقف قد يضر بالرفاهية العامة أو يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم" .

في الماضي لم يُلجأ الى هذا الحكم إلا في عدد من الحالات ، عدد أقل من المطلوب . نشير فقط الى أنه في أوائل الخمسينات نظرت الجمعية العامة على هذا

الاساس في جانب معين من جوانب الحالة في دول البلقان ، كان قد نجم عن الضغط السياسي والعسكري من دولة عظمى على دولة أصغر . وقد أسهم الاجراء الذي اتخذته الجمعية آنئذ في احتواء تلك الحالة الى حد بعيد ، وحال دون تدهورها المحتمل الى صراع مسلح .

وفي هذه الدورة ذاتها أبلغ وزيرا خارجية ايطاليا والنمسا الجمعية العامة ، وهما جارتان لسلوفينيا ، بأن الحالة المتصلة بالناطقين بالالمانية في ايطاليا في التو أديجي أو جنوب اليترول ، قد حسمت بنجاح . ويجدر بنا أن نذكر هنا بأن الجمعية العامة كانت قد شرعت في عام ١٩٦٠ في معالجة تلك الحالة على أساس المادة ١٤ من ميثاق الامم المتحدة . إن الاثر الوقائي لذلك الإجراء مهم ، وقد يخدم اليوم كمصدر الهام للتعامل مع بعض المواقف الجديدة .

تعد أحكام المادة ١٤ من ميثاق الامم المتحدة عظيمة القيمة بالنسبة للجمعية العامة التي يمكنها - بناء على مبادرة من دولة عضو أو من الامين العام - أن تتصدى لأي وضع سياسي ، "مهما يكن منشؤه" ، وذلك بمدة كافية قبل أن يتدهور الى نزاع مكشوف أو حتى الى حالة تنطوي على تهديد للسلم والامن الدوليين .

تجيز المادة ١٤ من ميثاق الامم المتحدة بوضوح اتخاذ مختلف أنواع التدابير من جانب الجمعية العامة . ووفقا لرأي استشاري لمحكمة العدل الدولية صدر في عام ١٩٦٢ - ويرد في تقارير محكمة العدل الدولية ، لعام ١٩٦٢ ، الصفحة ١٦٣ - يجوز للجمعية العامة ليس فقط اصدار توصيات موضوعية أو اجرائية تتعلق "بالتسوية السلمية" للحالة ، وإنما أيضا ، هكذا قالت المحكمة ، اتخاذ أي تدبير يخلو من الاجراءات القسرية . ومع ذلك فإننا نرى أن الجمعية العامة يمكنها أن تنشىء الاجهزة التنفيذية وتضع مختلف الطرائق اللازمة للاشراف على تنفيذ قراراتها فيما يتعلق بالحالات التي نظر فيها على أساس المادة ١٤ من الميثاق . ولا شك أن السعي في سبيل منهج كهذا يتطلب قدرا معينا من الابداع وقدرا كبيرا من العمل الدبلوماسي الشاق .

يشتمل تقرير الأمين العام "خطة للسلام" على مجموعة من الأفكار تتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات والمنظمات الاقليمية . والواقع أنه يكون من باب الاهمال الجسيم إغفال ذلك الجانب من الجهود الدولية لصون السلم والأمن الدوليين . ويقول الأمين العام وقد أصاب ، في الفقرة ٦١ من تقريره ،

"الميثاق يغفل عمدا إيراد أي تعريف دقيق للترتيبات والوكالات الاقليمية ، وبذلك يسمح بالمرونة المفيدة" .

ومن المهم أن ندرك الطابع المتغير لهذه الترتيبات في ظل الظروف المتغيرة ، وأعني ، أن بعض الترتيبات الاقليمية قد يتحول الى ترتيبات تتنافى وروح العصر ، في حين أن ترتيبات أخرى تكتسب أدوارا وامكانيات جديدة تتخطى الهدف المحدد لها أصلا بدرجة كبيرة .

إن التغيرات التي وقعت مؤخرا ، ولا سيما تلك التي وقعت في أوروبا ، أوضحت بجلاء الطابع الدينامي للترتيبات الاقليمية . وفي حين أن بعض المنظمات قد اختفى من الوجود تماما فإن البعض الآخر ، بما في ذلك مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بصفة خاصة ، قد اكتسب أدوارا جديدة تماما أكثر طموحا من تلك المحددة له أصلا .

وفي بعض الحالات ، أدت الظروف الجديدة الى تكوين تجمعات جديدة تماما ، مثل مجموعة أوروبا الوسطى - المعروفة سابقا باسم "المجموعة الخماسية" ، والتي عرفت لفترة من الزمن باسم المجموعة "السداسية" .

ويمكن مشاهدة الأدوار الدينامية الجديدة هذه ، التي تقوم بها الترتيبات الاقليمية ، في شتى مناطق العالم . هذه الترتيبات تشتمل على مجموعات متنوعة ، مثل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، ومجموعة ريو وغيرهما .

كيف يمكن للأمم المتحدة أن تستفيد على أفضل وجه من هذا العنصر الدينامي في العلاقات الدولية ، وبعبارة أكثر تحديدا ، والى أي مدى يمكن أن تكون هذه المجموعات مفيدة في أنشطة الجمعية العامة في المستقبل ؟ .

إن التفسير الذي يقصر هذه الامكانية على الاطار الذي حددته المادة ٥٣ من الميثاق - وهو ، استخدام الترتيبات الاقليمية من جانب مجلس الامن في اجراءات الانفاذ - لن يسدّ بكل تأكيد الحاجات الفعلية . ولكي يمكن استخدام هذه الامكانات بالكامل وتحقيق أقصى النتائج الممكنة ، فمن الضروري اجراء حوار مستمر وبناء ، ربما في اطار الجمعية العامة ، يركز على تلك المسائل التي يمكن تفهمها على نحو أفضل في سياق الترتيبات الاقليمية . ويجب أن نستفيد خير استفادة من حقيقة أن الترتيبات الاقليمية - كقاعدة عامة - توفر فرصة هامة لتفهم الظروف المحلية وجذور وتاريخ المشكلة المطروحة والحلول الممكنة . ومن غير الضروري أن يكون هذا الحوار مع الترتيبات الاقليمية مرهونا بنصوص رسمية . فالمطلب المهم هنا هو أن يجرى الحوار وفقا لمبادئ الميثاق ، وأن يؤدي الى نتائج ملموسة وعملية . وينبغي أن ينظر الى العلاقات بين الامم المتحدة والمؤسسات الاقليمية ليس باعتبارها علاقات تقوم على التبعية ، وإنما علاقات تعاون وحوار .

أود الآن أن أنتقل الى مسألة رئيسية محددة أثارت مؤخرا اعتبارات خطيرة ، وأعني مسألة الاقليات الوطنية والعرقية . فسيعرض على الجمعية العامة في فترة وجيزة اعلان بشأن حقوق الافراد المنتمين الى أقليات وطنية أو إثنية أو دينية أو لغوية . والامين العام ذكرنا في "خطته للسلام" أن عصبة الامم "وفرت آلية لحماية الاقليات دوليا" . إن اعتماد ذلك الإعلان . "بالاضافة إلى تزايد فعالية آلية الامم المتحدة المتعلقة بحقوق الانسان ، ينبغي أن يحسن من حالة الاقليات ومن استقرار الدول" . (A/47/277 ، الفقرة ١٨) .

و هنا ، كما نرى ، وضع الامين العام آمالا كبارا في آلية الامم المتحدة التي تتناول حقوق الإنسان . مع ذلك ، من المناسب توخي الحذر . فعلى غرار الاليات الدولية الاخرى التي تعمل في ميدان حقوق الإنسان ، تفتقر آليات الامم المتحدة لحقوق الإنسان الى الخبرة المحددة في مسائل تتعلق بمختلف الاقليات . وفضلا عن ذلك ، فإن هذه الحالات عادة ما تنطوي على بعد سياسي يتجاوز اعتبارات حقوق الإنسان ، وهذا ينبغي مراعاته على النحو الواجب .

إن اتخاذ إجراء منسق من جانب الهيئات المعنية بحقوق الانسان في الامم المتحدة والاجهزة السياسية المختصة ، بما في ذلك الجمعية العامة إذا سمحت الظروف بذلك ، يعتبر عملا لازما . لقد أشرت في وقت سابق ، في سياق الاشارة إلى المادة ١٤ من الميثاق إلى حالة محددة تتعلق بأقلية ، هي الناطقون بالالمانية في ألتو اديجي/جنوب التيرول في ايطاليا ، وهي حالة تم تناولها بنجاح ، وحسمت استنادا إلى القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة بموجب المادة ١٤ من الميثاق . وحريّ بنا أن نضع نصب أعيننا أن تلك الحالة لم تعرض على الجمعية العامة باعتبارها حالة تتصل فقط بمسائل حقوق الانسان ولكنها أثيرت وحسمت أساسا كقضية سياسية . إن الدرس الذي نستفيده منها للمستقبل هو أن هناك حالات يكون من الضروري فيها تناول البعد السياسي لمشكلات تخص الاقليات . واسمحوا لي أن أضيف بسرعة أن مثل هذه الحالات تنشأ غالبا في مناطق لا توجد بها أغلبية عرقية واضحة أو في دول لا توجد بها أغلبية عرقية على الإطلاق ، ومن ثم يجب البحث عن حلول سياسية في هذه الحالات وينبغي أن تكون الاجهزة السياسية للامم المتحدة . بما في ذلك الجمعية العامة ، نشطة في هذا المجال . والواقع أن الجمعية العامة يمكنها أن تضطلع بدور مفيد في مثل هذه المسائل ويمكنها إذا دعت الحاجة أن تعمل عن طريق الهيئات المناسبة المخصصة المنشأة لهذا الغرض .

إننا ندرك تماما أن الافكار التي نعرب عنها في هذه البيانات تحتاج الى بحث مستفيض وإلى مزيد من التفكير الدقيق . ونحن نتطلع أيضا إلى الاستماع إلى التعليقات التي سيدلي بها المشاركون الآخرون في هذه المناقشة ، وعلى غرار الوفود الاخرى فإننا ندرك تمام الإدراك تعقد المواضيع التي تناولهما تقريرا الامين العام قيد النظر حاليا . بيد أن ذلك كله ينبغي أن لا يمنعنا من محاولة إيجاد إجابات جديدة لاسئلة قديمة وجديدة . إن توقعات الرأي العام العالمي كبيرة ومسؤوليتنا ضخمة . وقد يكون من المغالاة في الطموح أن نتوقع أن تفضي المناقشة التي تدور في هذه الايام القليلة في الجلسات العامة وحدها إلى أفضل النتائج . ومن ثم نعتقد أن من المناسب أن تُجرى خلال هذه الدورة للجمعية العامة سلسلة من المشاورات غير الرسمية بشأن جميع المسائل

الوثيقة الصلة التي تناولها الأمين العام في تقريريه قيد النظر حاليا في الجلسات العامة ، بغية إعداد قرارات مناسبة يمكن أن تُعتمد في نهاية الدورة . وقد ندعوك ، سيدي الرئيس ، مع المكتب لوضع أفضل طريقة عمل لإجراء مشاورات غير رسمية يمكن أن تساعد الجمعية العامة في صياغة القرارات الصحيحة التي تستجيب لتحديات هذا العصر بما في ذلك بصفة خاصة التحديات التي وردت في تقريري الأمين العام . وغني عن البيان أن ممثلي سلوفينيا سيساعدون في هذا المسعى بكل إمكانياتهم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ الممثلين أنه بغية مساعدة الوفود في مداولاتهم بشأن البند ١٠ من جدول الأعمال ، أعدت الأمانة العامة ورقة تتضمن جميع التوصيات المحددة الواردة في تقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام" . وقد عُممت الوثيقة بالأمس تحت الرمز A/INF/47/5 وهي متاحة الآن في الركن الخاص بتوزيع الوثائق .

السيد هاينوتشي (النمسا)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ترحب النمسا بهذه الفرصة للتعقيب على تقرير الأمين العام لهذا العام عن أعمال المنظمة (A/47/1) الذي يبني على تقريره السابق البالغ الأهمية المعنون "خطة للسلام" (A/47/277) . إنهما ملهمتان جاءتا في الوقت المناسب . جاءتا في الوقت المناسب لأنه لم يسبق من قبل لبلدان وشعوب العالم أن اعتمدت بدرجة أكبر على الأمم المتحدة . وجاءتا في الوقت المناسب لأنه ، كما ذكر فراينتزكي المستشار الاتحادي للنمسا في اجتماع القمة الذي عقده مجلس الأمن بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير :

"... لقد حررت نهاية الحرب الباردة الأذهان والموارد التي كانت لوقت طويل تكرس لمواجهة مبددة لا جدوى منها" . (S/PV.3046 ، ص ٦١)

وهما ملهمتان لأن العالم أصبح الآن مكانا أفضل وإن كان أقل استقرارا ، مما يخلق لهذه المنظمة يوميا تقريبا مهام جديدة وتحديات جديدة .

لقد دعت النمسا في مجلس الأمن إلى النظر بصورة مضمونية عاجلة في التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام "خطة للسلام" والمتعلقة بمجلس الأمن ، منذ تعميم

التقرير في شهر حزيران/يونيه . ونأمل أن يتم هذا البحث الآن بعد أن يستفيد أعضاء المجلس من وجهات النظر التي يستمعون إليها اليوم مرة أخرى أثناء المناقشة العامة . وقد سبق لوزير الخارجية موك أن أعرب عن تأييد النمسا لبذل جهود إضافية لتحسين قدرة الامم المتحدة في مجال تلافي الصراعات وصيانة السلم وصنع السلام وبناء السلام .

وسأقتصر اليوم على التعليق على الجوانب التي تهم الجمعية العامة بالدرجة الاولى ، ولئن كنت سأحاول أن أتوخى الإيجاز بقدر المستطاع ، فثمة ملاحظة عامة أخرى لا بد من الادلاء بها . إن انعدام الاستقرار وانعدام الامن ، لهما مصادر كثيرة ، عسكرية وسياسية واقتصادية وعرقية ودينية واجتماعية وانسانية وبيئية . ولهذا ينبغي أن نسلك نهجا شاملا متكاملا حتى وإن كان هذا النهج سينفذ خطوة خطوة فقط .

إن الامين العام يشاطرنا هذا الرأي ، وأعرب عنه ببلاغة أكبر . والنمسا تؤيد التوصيات التالية المتعلقة بالجمعية العامة حسب ورودها في تقريره المعنون "خطة للسلام" : اللجوء بشكل متزايد إلى بعثات تقصي الحقائق وبصفة خاصة للاغراض الوقائية على أن يكون مفهوما أنه ستكون هناك متابعة ؛ توفير المساعدة الانسانية على أساس متجرد بما في ذلك المساعدة المدنية في صيانة الامن ؛ إستخدام دور الجمعية العامة كمحفل عالمي للنظر في اتخاذ اجراءات لاحتواء حالات يحتمل أن تهدد السلم والامن الدوليين ووضع توصيات بشأنها ؛ تفويض الامين العام الاستفادة من اختصاص محكمة العدل الدولية في إصدار الفتاوي ؛ تعبئة موارد منظومة الامم المتحدة كلها للتخفيف من حدة المنازعات عن طريق المساعدة ؛ النظر في فكرة تمويل عمليات حفظ السلام من الميزانيات الدفاعية ؛ تحسين تدريب أفراد حفظ السلام المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة ؛ النهوض بالحكم الصالح على جميع المستويات . ونود هنا أن نشدد بشكل خاص على تعزيز العمليات والمؤسسات الديمقراطية التي يمكن للامم المتحدة أن تنهض بها بإبداء المشورة وتقديم المساعدة وتوفير المراقبين ؛ إجراء مشاورات بين الامم المتحدة والترتيبات الإقليمية ، وبالنسبة لاوروبا اقترحت النمسا إنشاء آلية اتصال

بين الامم المتحدة والترتيبات الاوروبية ذات الصلة وبصفة خاصة مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا الذي يتخذ مركز تلافي المنازعات ومحفل الامن التابعان له من فيينا مقرا لهما ؛ التوصية باتخاذ تدابير لحماية موظفي الامم المتحدة ؛ تحميل فائدة على مبالغ الاشتراكات المقررة التي لا تدفع في حينها ؛ زيادة صندوق رأس المال المتداول وإنشاء صندوق احتياطي مؤقت لحفظ السلام .

ترحب النمسا أيضا بالتشديد القوي في تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة على دور الامم المتحدة في العلاقات الاقتصادية الدولية . إن مشاكل الفقر والتخلف والضغط السكاني والهجرة الجماعية واستنزاف طبقة الاوزون والاحترار العالمي والتدهور البيئي الضخمة لا يمكن أن يتعامل معها بنجاح أي بلد بمفرده أو مجموعة من البلدان مهما كان قويا أو كانت قوية . إن هذه القضايا العالمية تجبر جميع الدول على الاعتراف بتكافلها . والمامول أن يؤدي هذا إلى قدر أكبر من التضامن والإنصاف في تعامل الدول مع بعضها البعض . والامم المتحدة ، وربما الامم المتحدة وحدها ، هي القادرة على توفير إطار يمكن أن تترجم فيه هذه الشراكة العالمية الجديدة من أجل تنمية مستدامة إلى وضع سياسة محددة وتنفيذها . والنمسا تتعهد بتقديم دعمها الكامل للامين العام في سعيه إلى تحقيق الاهداف التي حددها للامم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الميادين ذات الصلة في تقريره . وفي هذا الإطار ، نشعر أن من المستصوب إيجاد طرق مناسبة لتوحيد القدرة التحليلية الضخمة لمنظومة الامم المتحدة لتتمكن الامم المتحدة من تقديم توجيهات في مجال السياسة الاقتصادية تؤثر فعلا على القرارات السياسية للجهات المؤثرة اقتصاديا بحكم نوعية عمليات التقييم التي تستند إليها التوصيات . وقد قمنا بصياغة اقتراحات مفصلة تتعلق بنظام للتقارير الموحدة في لجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المخصصة المعنية بتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية : دور منظومة الامم المتحدة .

كما شدّد الامين العام محقا في تقريره عن أعمال المنظمة على أهمية النهوض بحقوق الانسان بوصفها أحد أهداف الميثاق ذات الاولوية ، جنبا إلى جنب مع صون السلم والامن الدوليين والنهوض بالتنمية . وشدّد أيضا على ترابطها . وتؤيد النمسا اقتراحه بتخويله وتخويل هيئات حقوق الانسان ذات الاختصاص توجيه نظر مجلس الامن إلى انتهاكات حقوق الانسان الجسيمة ، مشفوعا بتوصيات بالاجراءات المستنسبة . كما أننا نؤيد من أعماق قلوبنا رأيه القائل بأنه ينبغي أن يكون بوسع الامم المتحدة اتخاذ تدابير وقائية ، بأن المؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان ، الذي سيعقد في فيينا

في عام ١٩٩٣ ، سيكون مهما في هذا الصدد . وقد يكون إعداد فريق من الخبراء لتقرير ، بتكليف الأمين العام ، عن الاستراتيجيات الوقائية المحتملة في الميدانين الاجتماعي والانساني وفي ميدان حقوق الانسان ، أساسا نافعا لمزيد من مداولاتنا .

باختصار ، إن النمسا مقتنعة اقتناعا راسخا بأن العلاقة بين مهمات الأمم المتحدة السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية علاقة وطيدة لا تنفصم عراها . ويحدونا الأمل أن نتمكن أثناء هذه الدورة للجمعية العامة ، مستلهمين اقتراحات الأمين العام ، من التقدم على جميع الجبهات في سعينا إلى إقامة عالم أكثر عدلا ، يتمتع فيه الرجال والنساء والأطفال في سائر أنحاء المعمورة بالعيش في سلام وحرية وبنصيب عادل من موارد الأرض دون أن يعرضوا للخطر قدرة أبنائهم على التمتع بالشيء ذاته في المستقبل .

السيد مونتانيو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن وفد المكسيك يؤيد تأييدا كاملا بيان الممثل الدائم للارجنتين عن هذا البند من جدول الأعمال ، والذي أدلى به نيابة عن مجموعة ريو . لكننا نود أن نشير إلى عدد من النقاط التي تهم حكومة المكسيك بشكل خاص .

إن دعوة مجلس الأمن في اجتماع قمته الأمين العام لكي يقدم إلى أعضاء الأمم المتحدة تحليلا وتوصيات بشأن طرق تعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجالات الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلام ، والاستفادة منها على نحو أكفأ ، كانت دون شك استجابة للاهتمام العالمي بإيجاد صيغ ملائمة للتصدي للتحديات التي يواجهها مجتمع الأمم بعد انتهاء الحرب الباردة .

إن مضمون "خطة للسلام" يدعو الى تأمل مشترك ويدعونا جميعا للبحث ، من خلال حوار مستمر مع الأمين العام ، عن وسائل وآليات لإعطاء الأمم المتحدة القدرة الضرورية للنهوض بولايتها الحساسة في صون السلم والأمن الدوليين . إن إجراء هذه المناقشة ، التي حثثنا عليها دائما ، دليل مقنع على اهتمامنا بالتقرير ، وعلى الأهمية التي نعلقها عليه ، والحاجة إلى النظر بتأن في توصياته .

إن "خطة للسلام" غنية بأفكارها ، خلاقة في مفاهيمها ، طموحة في اقتراحاتها ، وهي ترقى إلى مستوى التحديات العظام التي تواجه المنظمة . إنها تقدم إسهاما أرسى بالفعل دون شك الأساس لهياكل جديدة أكثر تحملا تحتاجها الأمم المتحدة في هذه الحقبة الجديدة من الحياة الدولية - تلك الهياكل التي أشار إليها بوضوح "تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة" ، الذي قدم مؤخرا للجمعية العامة للنظر فيه .

إن إحراز التقدم في بناء هذه الهياكل يتطلب جهدا متضافرا من جميع أعضاء المنظمة ، وبناء عليه ، فإن ما جاء على لسان الأمين العام في "خطة للسلام" من أن حجر الزاوية في هذا العمل هو "الدولة ، ويجب أن يظل كذلك" (الفقرة ١٧) يبدو جوهريا . فاحترام السيادة الأساسية للدول مسألة حيوية في أية عملية دولية . إنها مسألة واقعية عملية ، لا مجرد موقف مبدئي .

إن الأفكار الواردة في التقرير ، التي تستهدف تحقيق توازن أفضل بين الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة ، تبدو لنا جيدة التوقيت ومناسبة . ينبغي أن يتم تدعيم المنظمة في إطار المهام والمسؤوليات المناطة بكل هيئة رئيسية . والأولوية التي خصصها الميثاق للجمعية العامة ، بوصفها جهاز المنظمة العالمي المتعدد الأطراف ذا السلطة دون منازع بحاجة إلى استذكارها وإعادة التأكيد عليها . ومن المهام التي يطرحها الأمين العام علينا تحقيق قدر أكبر من التعاون بين الجمعية ومجلس الأمن في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين .

إن تدعيم قدرة الأمين العام على اتخاذ الاجراءات خطوة هامة نحو إقامة منظمة قادرة على الاستجابة على نحو جيد التوقيت وفعّال لمطالب الدول الأعضاء المتزايدة عليها . ومن هنا ، تنبع أهمية استمرار التنسيق السلس بين وظائف الأمانة العامة ووظائف الهيئات الرئيسية .

إن قيمة تقرير الامين العام لا تنبع فقط من الاقتراحات الواردة فيه ، بل أيضا من الافكار التي يطرحها . إننا نؤمن بأن الفصل الخاص بالدبلوماسية الوقائية يمكن أن يستكمل بالفصل الخاص ببناء السلم بعد انتهاء الصراع . وعلى وجه الخصوص ، نرى أنه ينبغي تقديم الدعم لفكرة أن الجهود الرامية إلى تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها أن تعزز السلم والشعور بالثقة والرفاه بين الشعوب ينبغي أيضا أن ينظر إليها على أنها آليات وقائية .

وتؤكد هذا الرأي تجربة المكسيك بوصفها عضوا في فريق أصدقاء الامين العام في النزاع مع السلفادور .

ونرى بالمثل أنه ينبغي أن نوافق على التوصية بأن يفوض الامين العام سلطة طلب الفتاوي القانونية من محكمة العدل الدولية بموافقة الدول المعنية بطبيعة الحال ، ونؤمن بأن ذلك سوف يعزز أيضا قدرة الامين العام على القيام بالدبلوماسية الوقائية .

ووفقا لما ذكرناه من قبل ، فإن المفاهيم والافكار الواردة بالتقرير تستحق أن تُدرس دراسة متانية . ونعتقد بصورة خاصة ، أن بعض الاقتراحات المبتكرة مثل نشر القوات الوقائي تحتاج إلى المزيد من التوضيح ، وهو مفهوم يحتاج إلى تعريف أكثر دقة لتوضيح الحالات التي تستخدم فيها هذه الآلية وطرق استخدامها . وينبغي أن نوضح هنا أن من شأن اتخاذ تدابير تمس حقوق السيادة أو تُتخذ ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول أن يثير القلق .

وفي السياق نفسه ، نرى أنه ينبغي لنا أن نتناول بحذر ما وصفه ب :

"دعم تحول الهياكل والقدرات الوطنية الضعيفة ، والمساعدة في تعزيز المؤسسات الديمقراطية الجديدة" ، (A/47/277 ، الفقرة ٥٩)

- رغم أنه اقتراح قيّم - لأن هذه الافكار تتعلق بأمور تقع بصورة بحتة في إطار سيادة الدول .

ويدرك وفدي أنه ينبغي ألا ينظر إلى مضمون "خطة السلام" على أنها تمثل خطة نهائية بل باعتبارها مجموعة من الاقتراحات القابلة للتطبيق على المدى القصير والمتوسط والطويل . فهي تتطلب ، شأنها شأن أي عمل سياسي ، تحليلا موضوعيا متعمقا للتكلفة والفوائد ، بيد أنه ينبغي لنا أن نتطرق إلى تحديد الاولويات على نحو عملي حتى نتمكن من أن نحدد على أساس الممارسات اليومية ، المشاكل التي يمكن حلها في أقصر وقت ممكن . وفي هذا الصدد ، هناك حاجة ماسة لأن نحدد ونرسي الاسس التي يقر بموجبها بأن هناك أعضاء في المجتمع الدولي يتحملون مسؤولية أكبر عن توفير الموارد اللازمة لضمان السلم والامن الدوليين .

وتؤيد المكسيك بشدة الاقتراح الذي تقدم به ممثل المملكة المتحدة نيابة عن الدول الإثنى عشرة بالضرورة إقامة نصب تذكاري تقديرا لأولئك الذين لاقوا حتفهم خلال القيام بعمليات حفظ السلام .

ينبغي أن تجرى دراسة وثيقة مثل الوثيقة المعروضة علينا ، في الإطار الأوسع نطاقا لانشطة المنظمة مثلما ورد ذكره في تقرير الامين العام (A/47/1) الذي يقول بحق إن الدول ترى أن الامم المتحدة تمثل أداة قادرة على حفظ السلم والامن الدوليين ، والنهوض بالعدل وحقوق الانسان ، وكذلك ، وفقا لما جاء بالميثاق ، تحقيق "الرقي الاجتماعي ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح" .

وكما يُبين الامين العام بحق في تقريره ، فإننا نعيش لحظة تاريخية تمثل "فرصة أعيد اغتنامها" . (A/47/1 ، المقدمة) ولقد بدأنا مرحلة جديدة من الحياة الدولية تفرض علينا أن نفي بالوعود وتحقق الطموحات التي شهدت العقود الاخيرة إحباطها ، إنه وقت ينبغي أن يتوفر فيه للامم المتحدة الإمكانات اللازمة ، بما في ذلك الإرادة السياسية ، لبلورة المسؤوليات الملقاة على عاتق الامم المتحدة بموجب الميثاق حتى يتسنى لها النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ونحن نوافق على أن الامم المتحدة هي :

"المؤسسة الوحيدة القادرة على التصدي الشامل للمشاكل العالمية بأبعادها السياسية والانسانية والاجتماعية - الاقتصادية" . (A/47/1 ، الفقرة ٦٨)

وتحتاج البنية العالمية إلى أدوات دبلوماسية أكثر فاعلية لمنع نشوب النزاعات وبناء السلم . بيد أن مثل هذه البنية سوف تكون هشة إذا لم تتضمن آليات تكفل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة لجميع الشعوب . ونحن نؤيد بشدة فكرة أن نأخذ بنهج يدمج بين هدف تحقيق السلم والامن وبين الاهداف الإنمائية الشاملة على نحو متكافئ من حيث الاولوية . وسوف نعمل مع الامين العام على ترجمة البرنامج الانمائي الذي يقترحه إلى حقيقة واقعة .

وإذ يبدأ مجلس الامن في تحليل "خطة للسلام" نرى أنه ينبغي للجمعية العامة أن تحذو حذوه باعتبارها الجهاز الاساسي للمنظمة والجهاز الوحيد ذا الطابع العالمي . وقد اتخذت الاجهزة الفرعية للجمعية العامة خطوات هامة إذ أنها تنظر في جوانب محددة من "خطة للسلام" . ولمداولات هذه الاجهزة أهمية كبرى وعليها أن تواصل عملها القيم هذا .

ولذلك ، نؤيد بشدة اقتراح فريق ريو الذي يرى أنه من المستصوب للجمعية العامة أن تنشئ فريقا عاملا يخضع لإشرافها لدراسة "خطة للسلام" . وسوف نتمكن بفضل هذا الفريق المفتوح العضوية من دراسة التقرير دراسة علمية ومفصلة ، وسيوفر الفريق أيضا قنوات لإجراء حوار بين جميع الدول الاعضاء بشأن الافكار والاقتراحات الهامة التي يتضمنها التقرير ، مما يسهل اتخاذ القرارات بشأن القضايا الجديرة بأن يعتمدها هذا المحفل بتوافق الآراء . ولا تهدف فكرتنا هذه إلى اغتصاب الولايات أو إعاقة الدراسات المتخصصة . بل إننا ، على العكس من ذلك ، نسعى إلى إنشاء محفل للتحليل يعد في حد ذاته مثالا حيا للمبادئ الديمقراطية والثقافية التي تطبق في العمل بالمنظمة . وسوف يقوم الفريق العامل المقترح والجهود الملازمة له ببلورة الافكار ، وهو ما نحتاج إليه احتياجا شديدا حتى لا تضيع "الفرصة" التي "أعيد اغتنامها" .

السيد ساردنبرغ (البرازيل)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أعرب ممثل الارجنتين بالفعل ، نيابة عن مجموعة ريو التي يُشرّف البرازيل أن تكون عضوا فيها ، عن الافكار الاساسية لوفودنا بشأن الوثيقة المعنونة "خطة للسلام" (A/47/277) .

وإذ أؤيد تمام التأييد هذه الآراء التي تعبر إلى حد كبير عن مضمون الوثيقة (A/47/232) التي وزعها فريق ريو في أيار/مايو الماضي ، أود أن أتقدم بالمزيد من الملاحظات بشأن بعض العناصر الواردة في التقرير الذي تقدم به الامين العام .

وأود أن أشكر الامين العام على إعداده لهذه الوثيقة الواسعة النطاق التي تتضمن العديد من الافكار والاقتراحات الجديدة الهامة . ووفقا لما أكده المتحدث باسم فريق ريو ، فإن البعض منها يهدف إلى النهوض بالامتثال بأحكام الميثاق وتنفيذها

بينما يسعى البعض الآخر إلى النهوض بممارسات المنظمة . وتتطلب هذه الأفكار في مجموعها دراسة متأنية من كل أعضاء الأمم المتحدة .

وتتطلب البيئة الدولية ، التي تتطور تطورا سريعا ، البحث عن أطر مفاهيمية للتصدي لهذا التغيير . ويقتضي مصلحة جميع الدول إجراء حوار واسع النطاق .

في فترة ما بعد الحرب الباردة ، وعندما يتباطأ سباق التسلح الذي يبتلع مئات البلايين من الدولارات سنويا ، ينبغي ألا نترك فرصة التصدي لكل أبعاد القلق بما فيها أوجه الاجحاف الاقتصادي والاجتماعي على الصعيد الدولي تفلت منّا . وكما قال ممثل البرازيل في مستهل المناقشة العامة :

"لا يمكن لخطة السلام أن تتجاهل خطة التنمية" . (A/47/PV.4 ،ص ٢٢-٢٥)

ونحن إذ نعزز الانشطة المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلام وبناء السلم بعد انتهاء الصراع ، علينا أيضا أن نعزز قدرة الامم المتحدة بالنسبة لمهمة على نفس القدر من الالحاحية ألا وهي بناء السلم الوقائي .

ويزداد وضوحا الآن أن حفظ السلام غير كاف لتحقيق حالة انعدام الحرب . فالسلم يجب أن يفهم على أنه عملية دينامية تتضمن ما يصحبها من النهوض بعلاقات اقتصادية دولية منصفة والاحترام الصارم لسيادة القانون ، داخل حدود الدول وخارجها ، واضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية .

إن فريق ريو ، كما أوضح ممثل الارجنتين ، حدد عددا من المسائل الهامة الواردة في التقرير المعنون "خطة للسلام" التي تستوجب دراسة متأنية من قبل أعضاء المنظمة . فالعديد من الافكار التي وردت في تقرير الامين العام - مثل الوزع الوقائي ووحدات انفاذ السلم والإنذار المبكر والجزاءات بموجب الفصل السابع - ذات طابع يتصل بالنواحي العسكرية والاستخبارية . وفي رأي وفد بلادي يجب لخطة السلام أن تؤكد أيضا أهمية الحالات ذات الطابع السياسي والدبلوماسي .

وبمفهوم أوسع ، يمكن القول إن كل أنشطة الامم المتحدة مكرسة للدبلوماسية الوقائية . وتتطلب الانشطة الدبلوماسية ، كيما تكون ناجحة وفعالة قدرا كبيرا من المرونة والقدرة الخلاقة . ولابد من استنفاد كل الوسائل السلمية المنصوص عليها في الميثاق قبل اللجوء إلى القيام بعمل عسكري أو خلافه من أعمال الإنفاذ الاخرى . يجب ألا يكون هناك أبدا لجوء تلقائي إلى إجراء ينطوي على استخدام الوسائل العسكرية .

وقبل استنطاق أحكام مستقاة من الميثاق أو تحميلها أكثر مما تحتمل يتعين علينا أن نسعى إلى استخدام كل الوسائل المنصوص عليها بالفعل في الميثاق استخداما

كاملا . فعلى سبيل المثال ، يمكن للمرء أن يفكر مليا في دور أكثر فعالية للجمعية العامة وفقا للمادة ١٤ ، التي بمقتضاها يمكن للجمعية أن توصي باتخاذ التدابير لتسوية أي وضع تسوية سلمية متى رأت أن هذا الوضع قد يضر بالسلم والأمن الدوليين . وعلينا نحن مسؤولية وضع هذه الأحكام موضع التنفيذ .

وفي هذا السياق ، تلعب أنشطة تقصي الحقائق دورا هاما على النحو الذي ينظمه الاعلان المتعلق بتقصي الحقائق الذي تضطلع به الأمم المتحدة في ميدان صون السلم والأمن الدوليين ، والصادر في العام الماضي في القرار ٥٩/٤٦ .

ثمة آلية أخرى يمكن استخدامها على نحو أمثل - هذه المرة لتسهيل عمل مجلس الأمن - ألا وهي الحكم الوارد في المادة ٢٩ بأن ينشئ مجلس الأمن فروعا ثانوية مخصصة لا تضم فحسب أعضاء المجلس ، لكن أيضا الأطراف المعنية المشاركة في أية حالة تؤثر على السلم والأمن الدوليين . وفي هذا السياق قدّمت البرازيل منذ أكثر من ٢٠ سنة مذكرة وردت في الوثيقة A/7922 ، التي اقترحنا فيها أن يدرس مجلس الأمن امكانية انشاء لجان مخصصة للتسوية السلمية للنزاعات ، واقترحنا أيضا أن يحيل المجلس - كلما رأى ذلك ملائما ومع ايلاء الاعتبار اللازم لأحكام الميثاق - إلى هذه اللجان أي نزاع ينطبق عليه الوصف الوارد في المادة ٣٣ من الميثاق أو أية حالة مماثلة ، وذلك من أجل الإسراع بالتوصل إلى الحل أو تسهيل الحل وفقا لمقاصد الميثاق ومبادئه .

كل هذه الأفكار لا تعدو أن تكون أمثلة للوسائل الدبلوماسية اللازمة للدبلوماسية الوقائية وصنع السلم المنصوص عليهما بالفعل في الميثاق ، ويمكن أن تستخدمها المنظمة على نحو أفضل .

إن تعزيز الأمم المتحدة في ميدان السلم والأمن الدوليين يتطلب تعزيز كل أجهزتها ذات الصلة . وينص الميثاق على الشروط اللازمة لأداء كل هذه الأجهزة لوظائفها أداء فعالا منسجما دون تضارب في الاختصاص . فأعمالها يمكن بل يجب أن يعزز بعضها البعض الآخر .

ويتعيّن علينا لتلافي ما حذّر منه الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة (A/47/1) من احتمال وجود "أزمة توقعات" - توفير ظروف وموارد ملائمة لأعمال كل الأجهزة

ذات الصلة ، التي تعرضت في الآونة الاخيرة لنوع من عملية إعادة التنشيط غير المتوازنة . ففي الواقع يرد في الصفحتين ٦ و ٧ من الوثيقة A/47/1 "توسيع نطاق أنشطة مجلس الامن" و "اتساع نطاق حفظ السلام" و "ازدياد المهام المكلفة بها الامانة العامة" . لكن لم يرد فيها ذكر مماثل لتوسيع نطاق الجمعية العامة في هذه المرحلة .

يقدّم التقرير الخاص بأعمال المنظمة معلومات وجداول تبرز الزيادة السريعة في حجم عمل مجلس الامن وما يتصل بذلك من زيادة في عمليات حفظ السلام وأنشطة الامانة العامة . لكن وفد بلادي يرى أنه يتعيّن علينا أن نتجنب افتراض ضرورة تناول أي الامور أو كل الامور التي تؤثر على السلم والامن الدوليين على مستوى مجلس الامن . فهناك حالات يمكن أن تضطلع فيها الجمعية العامة بدور هام . وحالات أخرى قد يكون من الملائم للغاية أن يعهد بها إلى المنظمات الاقليمية للاضطلاع بالدور الرائد فيها . والممارسة هي التي يجب أن تحدد التكامل المنسجم المنسق بين أدوار مجلس الامن والجمعية العامة والامين العام والمنظمات الاقليمية ، بحسب الحالة ومحكمة العدل الدولية .

إن أية خطة فعالة للسلم يجب أن تسعى إلى الإسراع بإعادة تنشيط دور الجمعية العامة في حفظ السلم والامن الدوليين بالاستخدام الامثل للامكانات المتوخاة في المواد ١٠ و ١١ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٧ من الميثاق . ففي حالات التوتر والازمات الدولية يجب أن يكون وجود الجمعية العامة وتصرفها الملائمان ملموسين فورا وعلى نحو متواصل .

لابد من افساح المجال للجهود السياسية والدبلوماسية التي يبذلها أطراف الصراع أنفسهم والمنظمات الاقليمية ـ لذا ، نعتقد أنه يجب أن يكون هناك اعتراف واضح بحقيقة أن ما تقوم به الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية من أعمال وترتيبات يمكن بل ويجب أن يعزز بعضها بعضا . لكن يجب التسليم أيضا بأن لكل من الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية ميثاقها الخاص بها واختصاصها وولايتها المحددة .

وإذ أنتقل على وجه التحديد إلى المفاهيم والتوصيات العديدة الواردة في التقرير المعنون "خطة للسلام" يود وفد بلادي أن يعرب عن بعض الآراء ، دون المساس بالمداولات الاخرى التي نعتقد أنها يجب أن تجري في الفريق العامل الذي اقترح اليوم تشكيله ممثل الارجنتين نيابة عن البلدان الاعضاء في فريق ريو .

لابد من الاضطلاع بأنشطة الدبلوماسية الوقائية وفقا للفصل السادس من الميثاق بحذافيره . ويجب أن تستهدي أنشطة صنع السلم بالتعريف الوارد في القرار ٤٨/٤٦ ، الذي اعتمد في العام الماضي . أما بالنسبة لعمليات حفظ السلام فيجب أن تتبع على نحو دقيق المبادئ والممارسات التي تراكمت لدى المنظمة من الخبرة المكتسبة في هذه الأمور . ونظرا لمحدودية السوابق المتعلقة بأنشطة انقاذ السلم وفقا للفصل السابع فيجب أن يبحث الأعضاء التوصيات والمقترحات المتعلقة بطرائقها المقبلة بحثا متأنيا مستفيضا . أما بالنسبة لبناء السلم بعد انتهاء الصراع ، وهي مازالت فكرة وليدة في طور التكوين ، فيجب أن تنفّذ بعناية وفقا لاحتياجات ورغبات الأطراف المعنية . ولابد من إيلاء اهتمام عميق لمهمة بناء السلم الوقائي ، على أن تؤخذ في الحسبان الولاية الشاملة والموارد المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة .

يعتقد وفد بلادي أن هناك حاجة لمزيد من الاتصال والحوار بين مجلس الأمن والجمعية العامة والأمين العام في ميدان السلم والأمن الدوليين - وثمة حاجة أيضا في ضوء المادة ٣٤ ، إلى تعزيز الوضوح في عمليات المجلس التفاوضية وعمليات صنع القرار ؟ وإلى مزيد من المشاورات الفعالة مع أعضاء الأمم المتحدة غير الأعضاء في المجلس ، وإلى أن يستمع المجلس إلى قطاع أعرض من أعضاء المنظمة . وفي هذا السياق ، يُعد التقرير الذي يقدّمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة بمقتضى الفقرة "٣" من المادة ٢٤ صكا هاما ، يجب أن يكون أقل تمسكا بالشكليات وأقل عموما وأكثر موضوعية .

ونحن نرحب بالاتجاه الرامي إلى جعل أنشطة الأمانة العامة أكثر وضوحا ، وأن تكون محل مساءلة بدرجة أكبر من جانب كل الدول الأعضاء . ولابد من توفير معلومات الإنذار المبكر التي تجمعها منظومة الأمم المتحدة للدول الأعضاء المعنية على وجه السرعة وبأسلوب منهجي ، نظرا لأنها الأطراف الأكثر اهتماما باتخاذ الاجراء السريع الملائم .

وبالنسبة لموضوع التمويل ، ينبغي جعل الاقتراحات المحددة الواردة في "خطة للسلام" ، وفي تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة موضوع دراسة شاملة من جانب الأجهزة الفرعية المعنية التابعة للجمعية العامة . ويسلّم جدول الانصبة الخاصة لتمويل عمليات حفظ السلام بالمسؤوليات الخاصة للاعضاء الدائمين في مجلس الأمن . ويعبّر عن القدرة الفعلية للدول الاعضاء على السداد ، التي لا تظهر بوضوح كما يجب في الميزانية العادية .

وكما أعلنّا بجلاء في وثيقة فريق ريو المؤرخة في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٢ :

"أن أسباب الواقعية السياسية والاقتصادية تجعل من النظام الحالي للتمويل الآلية الوحيدة الممكنة ، ولذا يتعيّن جعله مستقرا وقابلا للتنبؤ به ، وذلك عن طريق تطبيق نظام الاشتراكات الحالي على تمويل عمليات صيانة السلم المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٣١٠١ (د - ٣٨) وما تلاه من قرارات" . (A/47/232 ، المرفق ، الفقرة ٣٢)

ومع تكشّف الأزمات ، الواحدة تلو الأخرى ، في الوضع العالمي الآخذ في التطور بسرعة ، وبعض هذه الأزمات جديد والبعض الآخر لم يكن متوقعا ، نجد أن عمليات الأمم المتحدة وبعثاتها تُتخذ بشأنها قرارات فورية ، ويتم إعدادها وارسالها على وجه السرعة إلى مختلف مناطق العالم . وهذه العمليات أو البعثات لا يمكن تسميتها كلها بعمليات "حفظ سلام" بمعنى الكلمة . والقرارات التي تتخذ بشأن هذه العمليات تكون صعبة ويتم اتخاذها في معظم الحالات تحت ضغط عامل الوقت والظروف وعلى أساس خاص لكل حالة على حدة .

إن صون السلم والأمن الدوليين ينبغي أن يكون مسعى مشتركا لمجلس الأمن ، والجمعية العامة ، والأمانة العامة ، والمنظمات الاقليمية ذات الصلة ، والدول المشتركة في حالات محددة . إن التعقد والطبيعة المتنوعة لحالات الأزمات يجعلان من الصعب ، إن لم يكن من المستحيل ، اللجوء إلى آليات موحّدة ، إذ أن لكل أزمة طابعها الفريد .

غير أن من الواضح أنه ينبغي أن تقوم القرارات على تطبيق متّسق وغير انتقائي لأحكام الميثاق . ومازال يتعين على الجمعية العامة أن تضع وتعتمد مجموعة واضحة من المبادئ التوجيهية لهذه العمليات ، التي أصبحت تمثّل جانبا أساسيا من أنشطة منظمتنا . وهذا جزء هام وعاجل من المهمة التي تنتظرنا في الأيام والأسابيع المقبلة .

وفي النهاية ، نجد أن مكانة وشرعية دور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين يتوقف على حسن إدارة المنظمة ذاتها . ويمكن ضمان ذلك في سير العمل في الأجهزة ذات الصلة ، وذلك بتطبيق مبادئ الوضوح ، والانصاف ، والتمثيل النسبي ، والمساءلة ، وتبادل المنافع والالتزامات على أساس غير تمييزي . ولابد لنا من أن نعمل على أن تضمن وظائف وسلطات وتكوين كل جهاز تحقيق الفعالية والمهابة . وفي مداولاتنا المتعمقة بشأن بناء جدول أعمال جديد للسلم ينبغي ألا تفوتنا ضرورة تطبيق هذه البارامترات بشكل متسق في عملية إعادة الهيكلة المؤسسية والوظيفية للهيئات ذات الصلة في الأمم المتحدة .

السيد هيدالغو باسولتو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ننظر اليوم في وثيقتين لهما أهمية أساسية للأمم المتحدة ومستقبلها ، هما : تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة منذ توليه منصبه ، والوثيقة المعنونة "خطة للسلام" المقدمة من الأمين العام أيضا وفقا للطلب الذي وجهه اليه مجلس الأمن في اجتماعه الذي عقده يوم ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ .

ونحن ممتنون بوجه خاص للسيد بطرس بطرس غالي على مبادرته بأن أتاح للدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة نص الوثيقة الثانية التي حظيت بالفعل ، لما لها من آثار ، بأكبر قدر من الاهتمام من جانب المجتمع الدولي بأسره وليس فقط من جانب المجموعة الصغيرة من البلدان التي طلبت إعدادها .

كما نرحب بحقيقة أن مناقشة موضوعية تجري هذا العام بشأن البند ١٠ التقليدي من جدول أعمال الجمعية العامة . ونعتقد أن المناقشة الواسعة والمتعمقة للمعلومات

التي يقدمها لنا الامين العام من عام لآخر فيما يتعلق بالمهام التي تضطلع بها الامم المتحدة والامكانات المتاحة للمنظمة ، فضلا عن تصوّره لاحتمالات المستقبل ، ينبغي أن تصبح ممارسة مستقرة للجمعية العامة ، وألاّ يقتصر اجراؤها على الظرف الذي يظهر فيه نص معيّن يثير اهتمامنا .

وفي حين أننا سنحاول الاشارة بقدر الامكان إلى الوثيقتين معا ، اللتين تكمل إحداهما الاخرى إلى حد كبير ، فإننا سنركز في المقام الاول على الوثيقة "خطة للسلام" على ضوء أهميتها للدور المزمع للامم المتحدة في المستقبل .

وفي نظرنا ، أن هناك سلسلة من العناصر التي تتجمع بالضرورة في أي تحليل لهذه الوثيقة . وإذا ما تجاهلنا تلك العناصر فنكون بذلك قد جازفنا باستخلاص استنتاجات خاطئة أو ناقصة ، مع ما يترتب على ذلك من عواقب على عملية تطوير الاجراءات الديمقراطية حقا داخل منظمتنا ، وعلى الحفاظ على استقلالها باعتبارها تمثل مجموع المصالح المتعايشة التي ينبغي أن تواصل التعايش في إطارها .

لقد أكد الامين العام نفسه في بيانه التاريخي في المؤتمر العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عُقد مؤخرا في جاكرتا ، باندونيسيا ، على الجوانب التي يتسم بها المسرح الدولي المعاصر والتي أصبحت تشكّل اتجاهات داخل الامم المتحدة ، وبالتالي تشكّل حتما جزءا من التحليل الذي نبدأه اليوم ، وهي جوانب لابد وأن نسترشد بها إلى حد كبير في استنتاجاتنا .

في تلك المناسبة ذكّرنا الامين العام بأن

"إغراءات السيطرة لا تزال باقية إما على الصعيد العالمي أو على الصعيد الاقليمي" .

كما حذّرنا بأن تلك الإغراءات

"تهدد الدول الاضعف والافقر التي لا تزال تمثّل أكبر عدد في عالمنا" .

إن المرمى الاساسي لبيان السيد بطرس غالي هو حثّ بلدان عدم الانحياز - وهي الدول الاضعف ، والافقر ، والاكثر عددا على ظهر كوكبنا - على ألاّ تستسلم للانهزامية ، وأن تقوم بدلا من ذلك بمساعدة الامم المتحدة في الجهود التي ينبغي أن تبذلها لمواجهة

تلك الحالة ، وأن تعلن رأيها بصراحة وتظل وفيّة ، "وفيّة بثبات" - على حد تعبيره الملهم - لمفهوم السيادة الوطنية ، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وممارسة التعاون الاقتصادي الحقيقي .

ولابد من التقيُّد الصارم بالمبادئ التي أكّدها الأمين العام دون استثناء ، ودون تمييز من أي نوع . ولابد أيضا من تصميم آليات للدفاع عن المنظمة ضد أي إغراء لاستخدامها - طوعا أو كرها - كأداة لانتهاك تلك المبادئ ، أو لممارسة سياسات السيطرة . ونحن مقتنعون بأن التقيد بتلك المبادئ من شأنه أن يشكّل أفضل وأكمل وأروع جدول أعمال للسلم يمكن أن نصممه في إطار منظمتنا الدولية للدفاع عن المفاهيم المجسّدة في الميثاق .

وفي هذا الصدد ، يتعيّن علينا أن نعرب عن انشغالنا وقلقنا من ظهور مفاهيم وممارسات واتجاهات معيّنة داخل الأمم المتحدة تتناقض تناقضا صارخا مع المبادئ التي ذكرتها توا . كما نلاحظ بقلق مماثل أن الوثيقة التي بدأنا النظر فيها الآن لا تفتقر إلى اقتراح التدابير اللازمة لكبح جماح تلك الظواهر فحسب ، بل إنها تتضمن أيضا مفاهيم وتقترح آليات من شأنها أن ترسخ ، بالممارسة ، تلك الظواهر .

ولا يمكن لكوبا أن تقبل أي فكرة تميل إلى إدخال معايير من شأنها الحد من سيادة الدول أو أي تصرف يشتم منه التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء في منظمتنا ، بأي شكل من الاشكال ومهما كانت الذرائع . وبنفس المنطق ، لا يمكننا أن نقبل أي مفاهيم مطلقة للديمقراطية التي تقتدي بنماذج غريبة عنا تتطابق بشكل عام مع النماذج السائدة في الدول الاستعمارية القديمة . وفي رأينا إن جوهر الديمقراطية يكمن في تمكين الشعوب من ممارسة حقها في تقرير المصير على أساس ثقافاتها وقيمها وتقاليدها وتجاربها التاريخية ومعتقداتها الدينية ، بمنأى عن أي محاولة خارجية لاستخدام القوة والنفوذ ، خاصة من جانب منظمة مثل الامم المتحدة .

أي نوع من الديمقراطية هو عندما تتستر مجموعة صغيرة من الدول وراء المنظمة ، وتنتحل لنفسها سلطات لا حدود لها في شن الحرب ؛ وترى أن من حقها أن تتدخل في شؤون هي من صميم حق دول أخرى ؛ وأي ديمقراطية هي عندما تقوم مجالس تعقد سرا ولا يعلم أحد بما يجري فيها ، بغرض مصالح أعضائها ، وبانتقاء ما يروق لهم من شؤون يتخذون بشأنها الاجراءات وشؤون أخرى يهملونها ؛ وأي ديمقراطية هي عندما يحاول هؤلاء زيادة قدراتهم باغتصاب اختصاصات ليست لهم عن طريق تفسير الميثاق تبعا لاهوائهم والتداخل في أنشطة هي حق خالص إما لدول أو لهيئات أخرى من هيئات هذه المنظمة .

إذا سمحنا ، في ضوء كل ذلك ، بتقدم الافكار التي تروّج لمنح مزيد من السلطة للاقوياء ، وإذا ساعدناهم في محاولتهم اتباع سياسة السيطرة عن طريق التلاعب بمنظمتنا ، ألن نكون مساهمين سواء بالوكالة أو بالتقصير ، في تيسير انتهاكهم للمبادئ التي أشار اليها الامين العام والتي ينبغي أن تكتسب قداسة بوصفها حجر الزاوية في جميع أعمالنا في هذا العالم غير المستقر الاحادي القطب ؟ ألم يذكرنا الامين العام نفسه في جاكرتا أنه بموجب الفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق ، فإن الامم المتحدة لن تتدخل أبدا في الشؤون الداخلية لدولة ما ، سواء متذرعة بالدبلوماسية الوقائية أو لصالح اتخاذ اجراءات انسانية ؟ ألن يكون في قبول بعض الآليات المقترحة دعوة لتقويض موقف الامين العام ، الذي عرضه في خطاب أمام ما يزيد

على ١٠٨ أعضاء في المنظمة ، في حين أننا جميعا يجب أن ندعمه حتى يتسنى له الوفاء بالوعد الذي قطعه على نفسه رسميا أمام البلدان غير المنحازة ؟

فإذا كنا نريد حقا أن تقوم منظمتنا بالدور المتوخى لها ، والذي عبّرت عنه بوضوح قاطع المقاصد والمبادئ التي تشكل أساس الميثاق ذاته ، فليس لنا من خيار سوى أن نهيئ مناخا حقيقيا للثقة في الامم المتحدة . ولا يمكن تحقيق ذلك أبدا عن طريق التطبيق العشوائي الذي لا ضابط له للاليات التشغيلية المقترحة في الوثيقة المعنونة "خطة للسلام" . وفي رأينا ، إن هذه الطريقة ، على الاقل ، ليست هي الطريقة لكسب ثقة أفقر وأضعف الدول في عالمنا وأكثرها تعدادا .

وإذا كنا ننشد حقا أن تسود الديمقراطية والثقة ومصالح المجتمع الدولي في الامم المتحدة ، بغية تحقيق السلم والامن اللذين نصبو اليهما جميعا ، فبدلا من منح مزيد من السلطة للاقوياء بزيادة صلاحيات مجلس الامن في ممارسة سلطاته ، الذي سينجم حتما عن تطبيق الاليات المقترحة في تلك الوثيقة ، علينا ، على العكس من ذلك ، أن نقوم باصلاح المجلس اصلاحا جذريا ، ونحول بينه وبين القيام بوظائف لا تدخل في نطاق ولايته ، بتدخله في الشؤون الداخلية للدول . وعلينا أن نعيد تحديد شروط العضوية الدائمة ، وأن نتخلص من حق النقض اللاديمقراطي الذي عفا عليه الزمن وأن نحدّ من استخدام واساءة استخدام الفصل السابع من الميثاق وأن نوفر للمجلس عضوية وهيكلا واجراءات عمل تتفق وتطلعات السواد الاعظم من الامم الممثلة في هذه القاعة وتعكس التغيرات الموضوعية التي شهدتها الساحة الدولية منذ أنشئت المنظمة قبل ما يقرب من ٥٠ عاما .

يقول الامين العام في الفقرة ١٦٩ من تقريره ،

"وتعني الديمقراطية داخل أسرة الامم تطبيق مبادئها في نطاق المنظمة العالمية نفسها" . (A/47/1 ، الفقرة ١٦٩)

ثم يستطرد ،

"ويقتضي الحفاظ على سلطة الامم المتحدة المعنوية تحقيق أكمل قدر من التشاور والاشتراك والإسهام من قبل جميع الدول ، كبيرها وصغيرها ، في عمل الامم المتحدة" . (المرجع نفسه)

وعلى هذا الأساس ، فإن الوثيقة المعنونة "خطة للسلام" ، تفتقر إلى تقييم متسق ومناسب وواضح لمسؤوليات الجمعية العامة والتزاماتها تجاه مجلس الامن . وباختصار ، يجب ألا يغيب عن البال أن المجلس يعمل ، أو على الاقل ينبغي أن يعمل ، وفقا للميثاق ، نيابة عن جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، وهو مسؤول أمامها . ولذا ، فإن الجمعية العامة - وهي الجهاز الوحيد من أجهزة الامم المتحدة الذي نُمثّل في جميعا - هي التي يجب أن تتحمل مسؤولية الإشراف الفعّال على أعمال المجلس ، وعليها أن تمنع اساءة استعمال السلطة وأي اتجاهات نحو الهيمنة داخل المجلس ، وأن تتقدم بالتوصيات الضرورية حتى يعمل ذلك الجهاز بأكثر الطرق شفافية وديمقراطية .

ويسعدنا أن الامين العام يؤكد من جديد في مقدمة تقريره على أن الاولوية الاساسية لديه تتمثل في التنفيذ الكامل لمبادئ الديمقراطية بين الامم وداخل منظمتنا . ويشجعنا هذا القول ويعطينا الامل في أن يقترح السيد بطرس بطرس غالي ، في المستقبل غير البعيد ، اتخاذ تدابير ملموسة بغية تحويل هذه التطلعات المحمودة من الاقوال إلى الافعال .

ولا يمكننا إلّا أن نلاحظ أنه في حين يعلّق تقرير الامين العام الاهمية الواجبة على أعمال الامم المتحدة فيما يتصل بالتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية ، بغض النظر عما إذا كنا نوافق أم لا على كل ما جاء فيه من عناصر ، فإن هذا البعد ينعدم ، بالنسبة لجميع الاهداف العملية ، في الوثيقة المعنونة "خطة للسلام" . وخشية أن ننسى ، فإن إعادة تنشيط استراتيجية التنمية الشاملة للعالم الثالث ، واستئصال الفقر والامية وسوء الاحوال الصحية ، وهي مشاكل قليلة من المشاكل العديدة التي تلم ببلدان الجنوب بشكل محزن ، يجب أن تكون هي بؤرة اهتمام الامم . ولن يحل السلام على العالم حتى يتغير النظام الاقتصادي العالمي تغيرا جذريا لصالح إحراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلدان المتخلّفة .

ولكن لتحقيق هذا الهدف ، من الضروري أن تعمل هياكل الامم المتحدة على نحو فعال ، لا فيما يتعلق بالمساعدة التقنية أو الانسانية فحسب ، بل للتخطيط لاستراتيجية عالمية للتنمية المستدامة تقوم على الكفاية والعدل وتطبيق تلك الاستراتيجية .

ومن الضروري للغاية تعزيز وظائف الجمعية العامة وآلياتها الديمقراطية وعدم الاستسلام لأفكار البعض ممن يرغبون ، على العكس ، في إضعاف سلطات هذا الجهاز الرئيسي في هذا المجال ، أو الاستسلام لمخططات الآخرين الذين يضمرون التخلص من الدور الذي تقوم به منظمتنا في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وسيكون السماح بذلك متناقضا مع كلمات الأمين العام نفسه الذي يشير في الفقرة ٥٧ من تقريره إلى أن :

"الأمم المتحدة ، كمؤسسة ، تمثل وضعا فريدا يسمح لها بالحث على غذّ السعي لإيجاد حلول عالمية للمشاكل العالمية في الميدان الاقتصادي ، سواء أكانت تتصل بالمعونة أو التجارة أو نقل التكنولوجيا أو أسعار السلع الاساسية أو بتخفيف عبء الديون" (A/47/1 ، الفقرة ٥٧)

وإن عدم حل المشاكل الانمائية التي تؤثر على العالم الثالث في الاجل القصير ، مهما عملنا بجد لإزالة المشاكل المنحوسة التي تنشأ ، والتي ستستمر في النشوء لسوء الحظ ، في مناطق مختلفة من الجنوب ، من شأنه أن يعادل التناقض مع الاعتقاد الذي أعرب عنه الامين العام ذاته في جاكرتا ومفاده أنه

"ما دام التخلف قائما ، بالاضافة إلى ما يستتبعه من ظروف الاحباط والعنف العديدة ، فلن يمكن ضمان أي من انتصاراتنا ، مهما كانت بارزة ، لاي فترة زمنية" .

ومن الواضح أنه يجب على الامانة العامة للامم المتحدة ، بما لها من خبرة وفعالية ، أن تلعب دورا ذا طابع بعيد المدى في أية جهود لتوطيد أركان المنظمة وتسهيل تادية كل هيئة من هيئاتها لواجباتها المحددة لها . ونعتقد أنه ، في هذا الإطار يجب أن يستلهم التوزيع الجغرافي داخل الامانة العامة الافكار الديمقراطية المماثلة لتلك التي ينبغي أن تلهم باقي هيئات منظمتنا . وليس من المقبول ، ولن يكون مقبولا ، الاسناد المسبق لوظائف الامانة العامة ، بما في ذلك الوظائف العليا إلى أشخاص ذوي جنسية معيّنة ، مهما كانت قوة بلدان المنشأ التي ينتمون اليها . ولهذا يجب أن نتقبل بحرارة الفقرة ٤٢ من تقرير الامين العام ، التي أُبلغنا عن طريقها بأن هناك نية لتفادي تسييس الامانة العامة ولمقاومة الضغوط من الخارج التي تحابي القلة على حساب الغالبية . ويستطيع السيد بطرس غالي أن يعتمد على مساندة كوبا الكاملة في هذه المهمة ، ونأمل أن تكون التغييرات التي ستجرى مستقبلا في الخريطة التنظيمية ، بما في ذلك الوظائف العليا ، إظهارا لذلك العزم .

وتطرح وثيقة "خطة للسلام" (A/47/277) علينا سلسلة من الافكار الملموسة التي من شأنها أن تؤدي إلى انشاء آليات تنفيذية تستدعي على الاقل ابداء تعليق أوّلي . ويكفي القول إننا ، مثل معظم الدول الاعضاء في منظمتنا ، نحس بالتشجيع إزاء الاقتراح الرامي إلى تعزيز قدرة الامم المتحدة على تفادي التهديدات التي يتعرض لها السلم والامن الدوليان . ومع ذلك ، فإننا نشير بقلق إلى ما يبدو من أن بعض الافكار

التي تتخلل التقرير وهيكله والحذوفات الهامة في وصف الاليات التنفيذية المقترحة تُظهر الافتقار إلى بعض المبادئ الاساسية التي ينبغي أن تنظم أعمالنا بطريقة لا مفرّ منها .

وأود أن أشير على سبيل المثال إلى موضوع الدبلوماسية الوقائية ، حيث يجب أن تراعى فيه بالكامل مبادئ السيادة الوطنية والسلامة الاقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، كما هو الحال فيما يتعلق بوجوب مراعاة مبدأ الطلب والموافقة المسبقة للدولة التي يعتزم ايفاد بعثة تقصي الحقائق اليها .

وعلى نفس الاساس ، وعلى سبيل المثال أيضا ، نرى أن مفهوم الدبلوماسية الوقائية المشار اليه في الوثيقة لم يُبيَّن بوضوح كاف يمكن معه فهم مقتضياته بالكامل . ويبدو أن كل شيء يدل على أن الاشارة تخص المشاكل ذات الصبغة الوطنية البحتة ، أي الداخلية بتعبير آخر ، وهي المشاكل التي لا تملك المنظمة ولاية عليها ، طبقا للميثاق ، كما تخص البدء في عمليات يسهل خلالها انتهاك سيادة الدولة وينطبق الشيء ذاته على قائمة الحالات التي قد تشكل تهديدا للسلم والتي يمكن أن يؤدي طولها ودرجة عموميتها إلى تفسيرات يحتمل أن تكون ضارة بالتطبيق الحقيقي للمبادئ المشار اليها أعلاه .

ونتساءل عما إذا كان قصدنا أن تُكرّس المنظمة وهياكلها أفضل جهودها ليرصد بعضنا بعضا ؟

وتتضمن بالمثل الفقرة ٤٤ ، المتعلقة "بوحدات انفاذ السلم" ، فقرات تدعونا أيضا للقلق بقدر ما يتعلق الامر بالمحافظة على سيادة الدول الاعضاء في المنظمة وسلامة أراضيها ؛ والفقرة ٥٩ التي تشير إلى "دعم تحول الهياكل والقدرات الوطنية الضعيفة والمساعدة في تعزيز المؤسسات الديمقراطية الجديدة" ، إذ يبدو أنها تهدف إلى أن تفرض على بلدان ذات سيادة نماذج محددة سلفا ومعينة بطريقة تحكمية مثل تلك التي أشرنا اليها بالفعل .

ويوضح كل هذا ، في رأينا ، أن وثيقة "خطة للسلام" تحتاج إلى دراسة عميقة ومناقشة أكثر تفصيلا مما نقوم به الآن أو ما نقدر على القيام به الآن ، وإن هذا ضروري لنا لاستنباط طرق تعزيز تلك المناقشة وتقرير ما نحن مستعدون لقبوله وما ينبغي لنا رفضه بسبب آثاره . ونؤيد الاقتراح بانشاء فريق عامل تابع للجمعية العامة يكرس لهذه المهمة .

وأود ، في الختام ، أن أشكر الامين العام على عرضه وثيقة ، لا تحوز بالضرورة التاييد العام لكل جانب من جوانبها ، ولكنها تتمتع بميزة كبرى وهي ارغامنا جميعا على التفكير في مستقبل منظمتنا تحت الظروف الجديدة لعالمنا المعاصر ، كما أنها أُعدت بالقطع بقصد جدير بالإطراء وهو توطيد أركان الامم المتحدة في وقت ترجح فيه كفة الاخطار على الآمال ، بالرغم من كل ما نبذله من جهود .

السيد اوزفالد (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتشرف بالتكلم باسم بلدان الشمال الاوروبي الخمسة ايسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج والسويد .

وترحب بلدان الشمال الاوروبي بتقرير الامين العام "خطة للسلام" (A/47/277) . وقد درسناه بمشاعر التقدير . ويتناول التقرير المسائل ذات الاهمية الكبرى من ناحية المبدأ والسياسة التي تستحق مناقشة شاملة من قِبَل الجمعية العامة ومجلس الامن وغيرهما من المحافل ذات الصلة . وفي الوثيقة المعنونة "صياغة السلم : الامم المتحدة في التسعينات" المؤرخة في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ (A/46/591) ، طرحت بلدان الشمال الاوروبي مقترحات بشأن العناصر الممكنة لنهج متكامل للامم المتحدة إزاء صنع السلم وحفظ السلام وأعمال الانفاذ كملجأ أخير .

وفي رسالة موجهة إلى مؤتمر القمة لمجلس الامن ، "بيان ريكيافيك بشأن الامم المتحدة" المؤرخ في ٣٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ (S/23457 ، المرفق) ، توسعنا في بيان كيفية تحسين قدرة الامم المتحدة في هذه المجالات . وفضلا عن ذلك ، عُرضت مقترحات بلدان الشمال الاوروبي في اللجنة الخاصة لعمليات حفظ السلم وفي مناسبات اخرى .

وإن وجود أمم متحدة قوية هو أفضل أمل لنا في التصدي للصراعات الناشئة في عصر ما بعد الحرب الباردة . ومما يستدعي اتخاذ تدابير عاجلة الصراعات العنصرية والحالات ذات الآثار الخطيرة من النواحي الانسانية والانتهاكات الضخمة لحقوق الانسان والتهديد بوقوع كوارث بيئية والمظالم الاقتصادية والاجتماعية . ويجب أن تكون مهمتنا الأولية تحديد الطرق والوسائل اللازمة لمواجهة هذه التحديات بفعالية . ولقد هيأ انتهاء الحرب الباردة فرصة لم يسبق لها مثيل لتقوية الأمم المتحدة .

وفي مناخ التعاون الدولي الجديد ، يمكن للجمعية العامة أن تؤكد مرة أخرى مسؤوليتها بوصفها محفلا ذا صلاحية لمناقشة القضايا الدولية ولاتخاذ اجراءات بشانها ، وقد بدأ مجلس الامن في الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية على نحو أكثر فعالية لصون السلم والامن الدوليين .

ونحن نرحب بتعزيز دور مجلس الامن . ومن المهم أن تحظى مقررات مجلس الامن بتأييد واسع من جانب الدول الاعضاء . ويتطلب هذا تعاونا وثيقا بين أعضاء مجلس الامن وأعضاء الامم المتحدة الاخرين .

وفي رأي بلدان الشمال الاوروبي ، أن إحدى الرسائل التي تنطوي عليها "خطة للسلام" يمكن ادراكها على المستوى المفاهيمي . واعتمادا على توافق آراء دولي آخذ في الظهور ، وعلى البيان الصادر عن اجتماع قمة مجلس الامن ، تقدم الامين العام بمفهوم أمني موسع . ولم يعد من الممكن أن نرى الامن من زاوية عسكرية فحسب . وتعتبر مصادر أخرى لعدم الاستقرار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والإيكولوجية اعتبارا متزايدا تهديدات للسلم والامن الدوليين .

وتؤيد البلدان النوردية وجهات نظر الامين العام في هذا الصدد . ويمكن تحقيق السلم والامن الدائمين عندما تتوافر الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الضرورية ، وعندما تحترم حقوق الانسان ، وتطبق مبادئ الديمقراطية .

إن بناء السلم بعد الصراع ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة الاجل ، لا يمكن فصلهما عن المسائل الامنية . وكما أكد الامين العام في تقريره عن أعمال المنظمة ، فإن الحاجة تدعو الى نهج متكامل . إن تعزيز الامم المتحدة في مجال السلم والامن الدوليين يجب أن يقترن باصلاح الهياكل في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وباعادة تنشيطها .

ليس بمقدورنا أن نتجنب المناقشة الصعبة ، ولكن الضرورية حول طريقة إقامة توازن بين مبدأ السيادة الوطنية والحاجة الى العمل الدولي الجماعي لمعالجة الحالات المنذرة بالخطر ، بينما نقوم باتخاذ اجراءات في اطار ميثاق الامم المتحدة . وبخلاف ذلك قد لا تتمكن الامم المتحدة من النهوض على نحو فعال بحلول لصراعات داخلية من منظور جغرافي ، ولكن قد يترتب عليها تشعبات دولية بعيدة المدى .

وتؤيد البلدان النوردية بقوة وجهة نظر الامين العام في أن الدبلوماسية الوقائية هي أشد الطرق استصوابا وفعالية لتخفيف حدة التوترات أو احتواء الصراعات وينبغي تزويد الامين العام بالموارد المطلوبة لكي يضطلع بدوره على نحو فعال بمقتضى المادة ٩٩ من الميثاق .

إن تيسير الوصول الى المعلومات والتحليلات الكافية والدقيقة في الوقت المناسب مهم بالنسبة للامين العام والجمعية العامة ومجلس الامن عند النظر في اتخاذ اجراء وقائي .

وإننا نرى أن المنظمة ينبغي لها ترشيد وتعزيز قدراتها على جمع وتحليل ونشر المعلومات عن الحالات التي يحتمل أن تتطور الى صراعات . وينبغي أن تضم هذه القدرة الانذار المبكر ، بما في ذلك تقييم الاتجاهات العالمية . إن تقاسم المعلومات بين الدول الاعضاء والمنظمات غير الحكومية التابعة للامم المتحدة يمكن أن يوفر مدخلا قيما . وينبغي اقامة رابطة فعالة بين جمع وتحليل المعلومات والاجراءات التي تليها من جانب هيئات الامم المتحدة ذات الصلة .

وترحب البلدان النوردية بإيفاد الامين العام لبعثات تقصي الحقائق الى مناطق الصراع المحتمل أو الفعلي ، وتود أن ترى تطوير هذه الممارسة وتوسيع نطاقها .

إن المعلومات الخاصة بمستويات الاسلحة ، سواء الاسلحة التقليدية أو أسلحة التدمير الشامل ، والخاصة بعمليات نقل التكنولوجيا المتصلة بتصنيع الاسلحة عامل حاسم بالنسبة للإنذار المبكر ، ومن ثم للإجراء الوقائي . وترحب البلدان النوردية بانشاء سجل للاسلحة التقليدية .

ونحن نشجع أيضا الجمعية العامة ومجلس الامن والامين العام على الاستمرار في اتخاذ الاجراءات الواجبة لمنع انتشار الاسلحة - خاصة أسلحة التدمير الشامل - الى مناطق الصراعات المحتملة أو الفعلية . وينبغي لمجلس الامن أن ينظر في الاضطلاع بدور أكبر لضمان الامتثال لصكوك نزع السلاح وتحديد الاسلحة وعدم الانتشار .

ويمكن تعزيز الوصول الى المعلومات ، لاغراض كثيرة ليس أقلها الانذار المبكر ، وذلك بانشاء نظام مختص لتقاسم المعلومات بين الترتيبات والمنظمات الاقليمية والامم المتحدة . وينبغي أن يشتمل هذا على تقاسم المعلومات الخاصة بتدابير بناء الثقة .

وترى البلدان النوردية وجود امكانية واعدة تبشر بزيادة التعاون بين الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية في مجالات أخرى أيضا ، مثل صنع السلم وحفظ السلم .

وفي اجتماع القمة الذي عقده مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا في هلسنكي ، عبرّ المؤتمر عن نفسه بوضوح باعتباره منظمة اقليمية طبقا للتعريف الوارد في ميثاق الامم المتحدة . ومن ثم ، فقد أرسينا الاساس لتعزيز التنسيق والتعاون بين مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا والامم المتحدة في المجالات التي ذكرتها آنفا .

وتتفق البلدان النوردية مع الامين العام في أنه ينبغي النظر في الوزع الوقائي لقوات حفظ السلم كرادع لاحتمال الصراع المسلح . وقد تنشأ حالات محددة عندما يجري وزع المراقبين أو قوة حفظ السلم لاغراض وقائية بناء على طلب طرف واحد فقط من الاطراف المعنية ، على جانب حدود ذلك الطرف .

إن انشاء مناطق منزوعة السلاح ، كما اقترح الامين العام ، يمكن أن تكون تدبيرا وقائيا مفيدا .

وينبغي لانشطة صنع السلم ، التي قد تشتمل على المساعي الحميدة والوساطة والتوفيق وغيرها من الجهود الدبلوماسية ، أن تلعب دورا متزايد الاهمية في تسوية النزاعات . ولكن لكي تكون الانشطة فعّالة ، ينبغي توفير الدعم السياسي اللازم والموارد الكافية لهذه الانشطة .

وترى البلدان النوردية أن أنشطة الامم المتحدة لصنع السلم وحفظ السلم أنشطة متكافلة وينبغي النهوض بالتنسيق فيما بين هيئات منظومة الامم المتحدة في هذه المجالات وتعزيزه .

ويمكن استكمال أنشطة حفظ السلم التقليدية في حالات كثيرة بالخدمات الاستشارية وبالتدريب بغية تسهيل التسوية السلمية للنزاعات وتيسير الانتقال الى الديمقراطية . ومن المفيد في هذا الصدد أن تسهم الدول الاعضاء في تشكيل مجموعة احتياطية من الافراد المؤهلين في مجالات المساعدات الانتخابية وحقوق الانسان والادارة المدنية .

وينبغي استحداث آلية تقييم داخل الامانة العامة بهدف تجميع الخبرات المكتسبة من أنشطة صنع السلم وتحليلها والاحتفاظ بها بأسلوب منهجي ، وقد يفي ذلك بالغرض في مواقف أخرى مماثلة .

وكما جاء في "خطة للسلام" ، فما زالت محكمة العدل الدولية موردا لم يستغل حق الاستغلال في التسوية السلمية للمنازعات . وينبغي أن يلجأ الاطراف في أي نزاع الى هذه المحكمة على نحو أكثر تواترا . وينبغي للدول الاعضاء أن تقبل الولاية القضائية الملزمة لهذه المحكمة . إن زيادة اللجوء الى المحكمة ينبغي أن يتم في اطار امكانية طلب فتوى هذه المحكمة بشأن المسائل القانونية بغية منع الصراع أو درئه . وتؤيد البلدان النوردية تمام التأييد توصية الامين العام بدعم الصندوق الاستئماني الذي أقيم لمساعدة البلدان التي لا يسعها أن تتحمل تكاليف عرض النزاع على المحكمة .

وينبغي لمجلس الامن أن ينظر في استخدام التحذيرات والجزاءات ضد الاطراف التي يتضح بصورة قاطعة عدم استعدادها لان تحل بالوسائل السلمية الصراعات التي تهدد السلم والامن الدوليين . ولتحسين الاستعداد للعمل في هذا الصدد ، يمكن لمجلس الامن أن ينظر في الشروع في دراسة عن فعالية مختلف أنواع الجزاءات وادارتها . وينبغي إيلاء إهتمام خاص للمشكلة المتعلقة بأفضل طريقة يمكن اتباعها لتخفيف العبء على بلدان العالم الثالث التي تواجه مشاكل اقتصادية خاصة نتيجة لهذه الجزاءات .

وفي "خطة للسلام" يطرح الامين العام مسألة التوصل الى ترتيب خاص بين الدول الاعضاء والامم المتحدة بغية توفير القوات المسلحة للامم المتحدة على أساس دائم . وقد طرح الامين العام أيضا مفهوما جديدا لوحدات انفاذ السلام .

إن امكانيات الميثاق في هذا الصدد لم تستكشف بعد بالكامل . إن أفكار الأمين العام تتسم بأهمية قصوى ، وتستحق الدراسة الجدية . ونحن على استعداد للاشتراك في مناقشة تهدف الى التوصل الى أوسع اتفاق في هذا الصدد .

وترحب البلدان النوردية بالمنهج الابتكاري وبالمرونة التي أظهرها الأمين العام ومجلس الأمن في اعداد عمليات الأمم المتحدة المتزايدة التعقد والتنوع عند التصدي للتهديدات الموجهة للسلم والأمن الدوليين . ومع ذلك ، فلكي يكون في وسعنا تدبير الطلبات المتزايدة دائما على هذه العمليات ، من الضروري أن تستند عمليات حفظ السلم على أساس مالي سليم ومأمون من خلال الانصبة المقررة .

ويتعين على الدول الاعضاء أن تدفع الاشتراكات المقررة عليها عن أنشطة حفظ السلام بالكامل وفي الوقت المحدد . والتمويل العام للمنظمة يجب أن يقوم على المسؤولية الجماعية للأعضاء جميعا . ومن المهم أيضا ضمان أن تحترم الامم المتحدة التزاماتها بالتسديد الكافي ، ودون تأخير ، للمبالغ التي أنفقتها البلدان المشاركة بقوات . وتتمثل إحدى المهام ذات الاولوية للجمعية العامة في هذه الدورة في تقرير انشاء نظام لتمويل النفقات الاولية لعمليات حفظ السلم .

وتود بلدان الشمال الاوروبي أن تكرر الإعراب عن تأييدها القوي لإنشاء صندوق احتياطي لضمان تمويل النفقات الاولية لعمليات حفظ السلم . وقد أكد الامين العام الحالي وسلفه تأكيدا خاصا على هذه الفكرة .

ويتعين أيضا انشاء هياكل تنظيمية وافية بالغرض لمواجهة التحديات الجديدة في حفظ السلم . وإن تنظيم وتشغيل عمليات حفظ السلم التي تقوم بها الامم المتحدة ينبغي تبسيطها بقدر الإمكان . ويمكن تعزيز الفعّالية والتنسيق بإنشاء هيكل تنظيمي وقيادي متكامل . وبخصوص المسائل المتعلقة بالافراد والمعدات والسوقيات والتدريب فإن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلم توفر محفلا للمناقشات المتعمقة . وستواصل بلدان الشمال الاوروبي تقديم اقتراحات عملية إلى تلك اللجنة والاشتراك الفعّال في عملها . وقد لاحظنا مع التقدير الفكرة التي طرحها رئيس الولايات المتحدة في المناقشة العامة وهي عقد اجتماع خاص لمجلس الامن لمناقشة مختلف الجوانب العملية لعمليات حفظ السلم .

وتشارك بلدان الشمال الاوروبي في جميع عمليات حفظ السلم عمليا التي تقوم بها الامم المتحدة . ونكرر عرضنا بتقديم خبرتنا بتوفير المشورة والتدريب للبلدان التي تقوم حاليا بالإعداد للاضطلاع بمهام في مجال حفظ السلم .

وإن الجهود الناجحة في مجال صنع السلم وحفظ السلم يلزم في كثير من الاحيان أن تتبعها تدابير لبناء السلم بعد انتهاء الصراع . إذ يجب تعزيز السلم وتقديم الدعم للهياكل الديمقراطية الجديدة ؛ وإيجاد شعور من الثقة والامل بالمستقبل في

البلدان التي مزقتها الحرب سابقا . وتقوم الامم المتحدة حاليا بالتصدي لهذه المشاكل في عمليات معقدة في كمبوديا والسلفادور وأنغولا وموزامبيق ، على سبيل المثال . ونؤيد هذا النهج الشامل لبناء السلم ونحن مستعدون للنظر في تقديم أفضل اسهام في مشاريع إعادة البناء وإزالة الالغام وإعادة اللاجئين إلى أوطانهم وتدريب الشرطة المدنية وغيرها من الانشطة في إطار بناء السلم .

وفي الختام اسمحوا لي بأن ألخص آراء بلدان الشمال الاوروبي في نقاط ثلاث :

أولا ، إن بلدان الشمال الاوربي تؤيد تأييدا قويا نهج الامين العام في "خطة للسلام" . إن تلك الوثيقة حسنة التوقيت ، وتتضمن بضعة اقتراحات ينبغي تنفيذها دون إبطاء .

ثانيا ، ينبغي اتخاذ تدابير حاسمة لسد الفجوة بين المطالب التي تتزايد عددا وصعوبة من المنظمة من ناحية وقدراتها ومواردها الحالية من ناحية أخرى . وقد قدم الامين العام بضعة مقترحات لتناول هذه المشكلة . وينبغي متابعتها .

ثالثا ، ينبغي اتخاذ إجراء فوري لتعزيز قدرة الامم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية ولإنشاء صندوق احتياطي لتمويل المرحلة الاولية لعمليات حفظ السلم .

ونحن على استعداد للمشاركة في النظر الشامل في الافكار والمقترحات الواردة في تقرير الامين العام . والهدف من ذلك ينبغي أن يكون التوصل إلى توافق آراء بشأن مجموعة من المقترحات يمكن تنفيذها دون إبطاء . وأحد أساليب تحقيق هذا الهدف يمكن أن يكون إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية منبثق عن الجمعية العامة . وفي ضوء العدد الكبير من المقترحات وتعقد المسائل ، يمكن تحسين هذا الاجراء عن طريق المشاركة الفعّالة للأجهزة ذات الصلة التابعة للجمعية العامة في مجال الدراسة المفصلة لهذه المقترحات ، على النحو الذي اقترحته المجموعة الاوروبية .

ويجب ألا نضيّع هذه الفرصة للاسهام في تدعيم الامم المتحدة . ونقتبس عبارات الامين العام في "خطة للسلام" ،

"وقد حان الوقت للاممها وشعوبها ، ولمن يعمل في خدمتها من الرجال والنساء ، أن يغتنموا اللحظة الحاضرة في سبيل المستقبل" . (A/47/277 ، الفقرة ٨٦)

السيد رجالي (ماليزيا)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مناقشتنا اليوم تستند الى تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة ، الوثيقة A/47/1 المؤرخة في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، وتقرير الامين العام عملا بالبيان الذي أصدره اجتماع القمة لمجلس الامن في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، الوثيقة A/47/277 المؤرخة في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ . ومن الواجب عليّ أن أهنئ الامين العام على التقريرين كليهما ؛ فهما بناءان ، واستشرافيان ، وذوا توجه عملي . ومن الواجب عليّ أن أهنئ المعنيين على هذه الخطوة الخلاقة ، وهي مناقشة تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة في جلسة عامة . وآمل أن تستمر هذه الممارسة في المستقبل . والتقريران يعزز أحدهما الآخر ويلتمسان تعزيز الامم المتحدة وأنشطتها ، بحيث تكون فعّالة وتأخذ بزمام المبادرة تصديا للتحديات المستقبلة .

وماليزيا بوصفها أحد بلدان العالم الثالث وعضوا في حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي وفي مجموعة الـ ٧٧ من الواضح أنها تنظر إلى الامم المتحدة بثقة وتوقع كبيرين ، وإن لم نكن موجودين في عام ١٩٤٥ لنكون مسؤولين عن أسلوب انشائها . وحيث أننا قد ورثنا أمما متحدة كانت قد أنشئت على أساس تصور القلة - وعلى وجه التحديد الدول الكبرى المنتصرة - فإننا الآن نلتمس جميع الفرص لإحداث تغيير في المنظمة . ونعتقد أننا قد وصلنا إلى هذه اللحظة ، اللحظة التي يمكن فيها توقع تحقيق آمال معقولة من إدخال تغييرات في الامم المتحدة . وندرك أنه على الرغم من التطورات النوعية والمثيرة المؤثرة على المنظمة والمسرح الدولي ، فإن التغيير في الامم المتحدة وفي العلاقات بين الدول في إطار منظومة الامم المتحدة لا يمكن أن يتأتى بين عشية وضحاها ؛ كذلك لا يمكن أن يكون ثوريا . فالتغيير سيتعين أن يكون عملية يكيفها الزمن وعوامل كثيرة أخرى . وانه كما قال الامين العام في تقريره عن

أعمال المنظمة ، لن يكون سهلا أو خاليا من المخاطر . ولكن هناك شيئا مؤكدا وهو أنه لا بد من التغيير . ويجب ألا نرتكب خطأ لا يمكن إصلاحه يجعل الأجيال القادمة تديننا على عدم اقتناص فرصة سانحة .

مما هو مقبول عموما أن نهاية الحرب الباردة تعتبر نقطة تحول في الشؤون العالمية : بعد ٤٥ سنة ، لا يتعين على البلدان أن تعيش تحت شبح أو تهديد التبعية لهذه الدولة العظمى المزعومة أو تلك . ونحن عازمون الآن على عدم العودة أبدا إلى حالة انقسام العالم إلى كتلتين ، الحالة التي يشكل الصراع فيها قاسما مشتركا في جميع المسائل الهامة الأخرى ، مثل الحاجة الماسة إلى التنمية في الجنوب . وماليزيا لا توافق على أن الشيوعية هي التي أوحلت العالم على مدى ٤٥ سنة ؛ والأصح أن الطموح الكبير للدولتين العظميين هو الذي جعل العالم كله مسرحا لتنافسهما .

إن هناك الكثير من الأمور التي ينبغي تسويتها بعد كل هذه السنوات من الاهمال . وهذا ينسحب على الأمم المتحدة ذاتها باعتبارها منظمة . وتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة يشير بوضوح إلى استعداد الأمين العام للقيام بالتغييرات الضرورية في المنظمة . ونتمنى للأمين العام وفريقه نجاح المقاصد . وفي الوقت ذاته نحث على السعي لاجراء مشاورات على أوسع نطاق خلال هذه العملية . وستعرض على الأمين العام آراء عديدة بعضها أكثر انتشارا من غيرها . إن انتهاء الحرب الباردة وتغير الأزمنة لا يعنيان انتهاء السعي إلى التفوق في المواقف والأفكار . والذين ما فتئوا ينتفعون من الأمم المتحدة بالشكل الذي بُنيت عليه عام ١٩٤٥ سيقاتلون حتى النهاية من أجل إدامة امتيازاتهم . وفي ظل هذه الظروف ، يتعين على دول العالم الثالث ، عن طريق حركة عدم الانحياز أو مجموعة الـ ٧٧ أو فرادى ، أن تتمسك بقوة بمواقفها الجماعية .

وبيت القصيد هو أن الأمم المتحدة في المستقبل من الواجب عليها أن تقف بوضوح إلى جانب أغلبية العالم . ويجب أن تهتم وتُعنى بمشاكل تلك الأغلبية . وأي تغيير في الأمم المتحدة عن طريق إعادة الهيكلة أو إعادة التنشيط يجب أن يؤدي إلى زيادة

الفرصة إلى أقصى حد أمام بلدان الجنوب والعالم الثالث لعرض مشاكلها على المنظمة للاهتمام بها وتصحيح الأوضاع . وفي ذلك السياق يجب علينا في الجنوب أن نفصح عن آرائنا بقدر الإمكان . ويجب أن نصدق الأمين العام وأن نثق بدعوته للحوار . ويجب ألا ندع القلة تواصل ممارسة نفوذها في الأمم المتحدة . وينبغي أن نضع حدودا زمنية مستهدفة - ربما عام ١٩٩٥ - لإجراء تغييرات حقيقية في الأمم المتحدة .

وفي التقرير عن أعمال المنظمة ، أفرد الأمين العام المجالات التي ستركز عليها الأمم المتحدة اهتمامها . وهذه المجالات هي المشاركة العالمية من أجل التنمية ، إدارة الأزمات والتسويات السلمية ؛ المساعدة الانسانية واقامة الديمقراطية . وفي الوثيقة الاخرى المعروفة أيضا بعنوان " خطة للسلام" ، شرح الامين العام دور مجلس الامن ودور الامين العام في السعي لتحقيق السلم والامن . ومن الواضح انه بغية تحقيق هذه الاهداف ان على الامم المتحدة بوصفها مؤسسة ان تتمتع بالكفاءة وان يتوفر لديها الحافز على نحو بين فضلا عن تمثيلها للاغلبية وللتطلعات الجماعية لاعضائها بصورة لا لبس فيها

أجرى الامين العام ، في العام الاول من توليه لمنصبه ، تغييرات شجاعة حظيت بتاييدنا . كما قام بتحريك الجهود الرامية إلى جعل الامانة العامة قوة مؤثرة لاتخاذ اجراءات تتصل بتحديد السياسات ، وإجراء البحوث والتحليل وتمويل وتنسيق وتطبيق الانشطة التنفيذية . ولقد رأت بعض البلدان في الماضي أن الامانة العامة قد قصرت بشأن بعض هذه الاولويات وتتوقع الآن منها القيام بأداء أفضل في السنوات المقبلة .

وفي المرحلة الثانية من اعادة الهيكلة التي سيضطلع بها الامين العام ، نود أن نرى مزيدا من التقدم الملموس . إن زمن التناحر فيما بين الادارات وفيما بين الوكالات والمراوغة لنيل المناصب يجب أن تطوى صفحته مع الماضي . ونتوقع من الامين العام ، عن طريق لجنة التنسيق الادارية المنشطة ، أن يضمن ذلك .

وفي سياق الامم المتحدة بوصفها واسطة لاحداث مشاركة عالمية من أجل التنمية ، إن سجل الماضي ليس سجلا جديرا بالتقدير . وحتى في السياق الراهن ، ان بلدانا كثيرة مثل ماليزيا تشعر بالقلق لان الامم المتحدة كرست وقتا وطاقة أكثر للمشاكل المتصلة بالسلم والامن مما كرست لاحتياجات الجنوب . إن تقرير الامين العام نفسه يذكر بأن التقدم السياسي والتنمية الاقتصادية لا ينفصلان ، وان لهما نفس الاهمية وينبغي السعي لتحقيقهما في آن معا . وفي المناخ الجديد للعلاقات الدولية من الواجب علينا

الا نفوت الفرصة لنطور في الامم المتحدة توافق الآراء الدولي الضروري والادوات السياسية للنهوض بهذا النهج المتكامل . إن إهمال الجنوب الذي استمر مدة ٤٥ عاما بسبب الحرب الباردة يجب تعويضه على وجه السرعة ، ونحن في الجنوب نتطلع إلى الامم المتحدة لتحقيق ذلك .

لقد شهدت العقود الاربعة الاخيرة تهميش الامم المتحدة نفسها ، بعد أن تجاوزتها هيئات مثل مؤسسات بريتون وودز بشأن سياسات وعوامل تؤثر على أوضاع الجنوب ورفاهه . وسيكون من المستحيل استعادة الامم المتحدة لهذه المسائل تماما ، ولكن لابد الآن من إقامة صلة واضحة بين ما يحدث في مؤسسات بريتون وودز وما تجري محاولته في الامم المتحدة . إن غالبية العالم الممثلة في الامم المتحدة ينبغي أن يكون لها قولها في القرارات الحاسمة المتخذة في مؤسسات بريتون وودز ومجموعة الـ ٧ . ولم يعد من الممكن السماح لمؤسسات بريتون وودز ان تتخذ القرارات بمعزل عن الاحتياجات الجماعية المعرب عنها في الامم المتحدة أو بصورة لا تواكب هذه الاحتياجات .

ومن المنجزات المثيرة في العامين الماضيين ما تمثل في الاعدادات والقرارات الختامية لقمة ريو ، وخصوصا توافق الآراء بشأن انشاء لجنة خاصة بالتنمية المستدامة . وهنا تكمن امكانية قوية للتوصل إلى توافق دولي في الاراء لمعالجة مسائل تتصل بتنمية الجنوب . وتتيح اللجنة أيضا فرصة لازمة لإقامة تفاعل بين شؤون بريتون وودز والمداولات في الامم المتحدة . وتبشر القمة الاجتماعية العالمية أيضا بزيادة توافق الاراء الدولي من أجل التنمية وتوطيد الدول . وتشعر ماليزيا بالتشجيع إزاء التزام الامين العام بتعزيز تجدد المشاركة العالمية والتنمية العالمية على نحو ما ورد في تقريره . ونعتقد ان على الامين العام الاضطلاع بدور خاص محفز لتحقيق حوار وتعاون جديدين بين الشمال والجنوب . لقد نال الامين العام الثناء الجم على تقريره المعنون "خطة للسلام" ونناشده الآن ان يضع " خطة للتنمية" بغية تعزيز التعاون الانمائي الدولي .

لقد بحث التقرير الخاص بأعمال المنظمة بصورة مستفيضة أنشطة الامم المتحدة في سياق إدارة الصراع والمساعدة الانسانية . وهذا الجزء يتصل بتقرير الامين العام المعنون "خطة للسلام" . والحقيقة أن الامم المتحدة قد استعادت مصداقية كبيرة على أساس الجهود الناجحة في نزع فتيل التوترات والصراعات في السنوات القليلة الماضية وتبرز عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام بوصفها مثالا بارزا على ما بوسع الامم المتحدة أن تقوم به .

وفي "خطة للسلام" يركز الامين العام على مسألة الدبلوماسية الوقائية ، وان التطبيق الناجح للدبلوماسية الوقائية سيجعل من غير الضروري لحفظ السلام واسع النطاق ان يظل راكدا بلا حراك إلى ما لا نهاية وفريسة للقيود المالية . وماليزيا مقتنعة بأن المصداقية والفعالية في المستقبل لمفهوم الامن الجماعي ودور الامم المتحدة في صون السلم والامن الدوليين تتطلبان مزيدا من استخدام آلية الدبلوماسية الوقائية ، وسيتسنى ذلك إذا توفر دعم شديد للامين العام ولمجلس الامن في اتخاذ اجراءات ناشطة وإجراءات مبكرة لتقييم حالات الصراع والقيام بخطوات حاسمة للحؤول دون اندلاع الصراعات السافرة . لكن الدول الاعضاء لن تقدم تأييدها الا اذا توفرت لديها ثقة كافية باجراءات مجلس الامن ، الامر الذي ينبغي حيازته بمرور الوقت .

كما يود وفد ماليزيا أن يرى الامم المتحدة ، بوصفها منظمة دولية ملتزمة بالسلم والتنمية ، وهي تستنفد جميع الجهود الجماعية والموارد بمقتضى أحكام الفصل السادس من الميثاق بشأن التسوية السلمية للمنازعات ، مما أشاره الامين العام في الفقرة ٣٤ من تقريره . إن التسوية السلمية للمنازعات ، مهما صعب تحقيقها ، من شأنها أن تتمخض عن نتائج دائمة من حيث تأمين السلم والامن الدائمين . ولا تتردد ماليزيا في استخدام القوة كاجراء جماعي . لقد ايدنا هذه الاجراءات في الماضي وأبدينا اصرارنا على تطبيق استخدام القوة في حالة البوسنة والهرسك .

ويؤيد وفد بلادي تأييدا تاما وجهة نظر الامين العام التي تنص على أنه :

"يجب تطبيق مبادئ الميثاق بصورة متسقة ، وليس بصورة انتقائية ، إذ لو ساد التصور بأن التطبيق انتقائي ، لتلاشت الثقة ومعها السلطة المعنوية التي هي من الصفات العظمى والفريدة لذلك الصك" . (A/47/277 ، الفقرة ٨٣)

إن فعالية الامم المتحدة في منع الصراعات وتسويتها ، وحفظ السلم الدولي تعتمد على مصداقية قراراتها ودرجة اتساقها في تطبيق مبادئ الميثاق . وانسجاما مع روح الميثاق ومصالح الدول الاعضاء ، لابد من المواءمة في العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الامن بشأن مسألة السلم والامن . ويجب الا تنشأ لدينا حالة يجري فيها تجاهل وجهات نظر الاعضاء عموما وفيها يختار المجلس تطبيق المبادئ عندما يتلاءم ذلك مع مصالح وأغراض بعض الاعضاء .

ونحن لا نشعر بالسعادة حيال الافتقار إلى العلاقة المتوازنة التي تشد بعضها بعضا بين مجلس الامن والجمعية العامة . وينبغي للجمعية أن تلعب دورا اكثر ولابد أن يكون هناك المزيد من المشاورات الاوثق والاكثر انتظاما بين جميع الاعضاء ومجلس الامن في المسائل المتصلة بالسلم والامن . وفي هذا الصدد ، ينبغي للجمعية العامة ان تؤكد دورها في إعلاء شأن الميثاق وان تضمن ان الانشطة المتوسعة لمجلس الامن لا تتجاوز ولايتها أو تتضارب مع أحكام الميثاق ، ولا سيما المادة ٢ (٧) المتعلقة بالقاعدة الاساسية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء . إن الامم المتحدة تقوم على أساس الدول ذات السيادة المجسدة والمنعكسة بوضوح في الشؤون التي يجري تصريفها في الجمعية العامة . ولا يمكن أن يكون هناك اى انتقاص للسيادة ، سواء من خلال إجراءات مجلس الامن او حتى في حفظ السلام وما شابهها من إجراءات . وفي حين تتعرض المفاهيم التقليدية للتغيير ، بالنظر إلى عدم تناظر معادلة القوة ووجود عالم غير متكافئ يجب الاستمرار في إعلاء شأن السيادة .

ونحن نقر دعوة الامين العام الى مزيد من المؤازرة بين الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية . إلا أن هذا من شأنه أن يقتضي بذل المزيد من الجهود على الصعد الاقليمية لتمكين المنظمات الاقليمية من الاضطلاع بدور داعم للامم المتحدة في مجالات بناء الثقة والحلول السلمية للصراعات وصنع السلم وحفظه .

وقبل كل شيء ، إن الحالة الراهنة تؤكد على الحاجة إلى إصلاح وإعادة هيكلة مجلس الامن بحيث توسع عضويته لتعكس بصورة افضل العضوية العامة في الامم المتحدة ، وهي العضوية التي زادت فوصلت إلى ١٧٩ بلدا ، ولتحقيق الوضوح والمساءلة والديمقراطية في أعمال المجلس . إن حق النقض الممنوح للدول الخمس الدائمة العضوية وقت قيام الامم المتحدة قد أصبح الآن موضع شك كبير . إن عددا متزايدا من البلدان ، في الشمال والجنوب ، قد حث على إصلاح المجلس وإعادة هيكلته في المناقشة العامة الراهنة . ومن الواضح أن وقت التغيير قد حان الآن ، وعلى الجمعية العامة قبل نهاية الدورة السابعة والاربعين أن تنشئ فريقا عاملا للقيام بدراسة بشأن اصلاح المجلس وإعادة هيكلته وان يقدم تقريره الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والاربعين وان كان على النتائج الفعلية أن تنتظر بعض الوقت . وفي تقديرنا ، بالنظر إلى عبء العمل المتزايد والدور الموسع المتوخى لمجلس الامن في تقرير الامين العام المعنون "خطة للسلام" نحن في ماليزيا لا نعتقد أن مجلس الامن بصفته الحالية وهيكله الحالي يمكن أن يكون واسطة مجدية لتحقيق هذه الاهداف .

إن وفد بلادي يلاحظ مع الاهتمام مقترحات الامين العام المختلفة المتصلة بمسالة تمويل الامم المتحدة . إن التمويل المضمون لعمليات الامم المتحدة لحفظ السلام مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع الدول ، ويجب تسديد دفعاتها في حينها . إن المشكلة المزمنة ، مشكلة تاخر تسديد الدفعات ، وتراكم مبالغ كبيرة تاخر دفعها يقوضان قدرة الامم المتحدة على القيام بوظائفها في حفظ السلام وصنع السلم .

ويشير تقرير الامين العام ايضا الى الزيادة الكبيرة في أعباء مجلس الامن وأنشطته . وفي الوقت الذي تؤكد فيه أنشطة مجلس الامن المتزايدة من ناحية ، على أهمية دور الامم المتحدة في صيانة السلم والامن ، يصبح إطلاق نهاية الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشيوعية لعنان الصراعات القومية والمنازعات الإثنية التي ترهق كاهل الامم المتحدة سببا خطيرا للقلق . إن تكلفة عمليات حفظ السلام البالغة ٣,٧ بليون دولار حاليا تعادل ضعفين ونصف الضعف من ميزانية المنظمة كلها . وأن عدد قوات حفظ السلام الموجودة في الميدان تضاعف أربع مرات تقريبا ، من ٥٠٠ ١١ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ الى ٠٠٠ ٤٤ في منتصف عام ١٩٩٣ . ولم يكن الاثر الناجم عن كل ذلك وضع ضغط شديد على قدرات المنظمة فحسب بل إنه تحول بوجه خاص الى تجربة خطيرة لمفهوم الامن الجماعي للامم المتحدة في الوقت الذي يتوقع فيه من الامم المتحدة القدر الكبير . وتشعر ماليزيا ببالغ القلق لان هذه الحالة يمكنها أن تشجع ، بإسم الملاءمة ، المعايير الانتقائية والكيل بمكيالين في معالجة الاخطار التي تحيق بالسلم والامن الدوليين .

إن حالة البوسنة والهرسك مثال على كيفية كون الازمة المالية ، بطريقة ما ، سببا لعدم اتخاذ الامم المتحدة لإجراءات كافية وخلق سابقة سيئة ، في حالة القرار ٧٧٠ (١٩٩٢) ، بالا يسمح إلا للبلدان القادرة على تقديم إسهامات عسكرية في قوة الحماية التابعة للامم المتحدة بأن تشترك في توفير الحماية للجهود الانسانية . وإذا سُمح باستمرار ذلك ، فإن الامم المتحدة ستقوم في الواقع بتشجيع عمليات حفظ السلام التي تقوم بها قلة من البلدان وستبتعد عن الممارسة المقبولة وهي وجود تمثيل على أوسع نطاق ممكن .

ثمة بضعة مقترحات واردة في تقرير الامين العام عن حفظ السلم وقد درست في وقت سابق من هذا العام في اجتماع اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ، وأدرجت في خلاصة تقرير اللجنة الوارد في الوثيقة A/47/235 . وهذه الاقتراحات عملية ، وهي تتصل بزيادة كفاءة الدعم السوقي لعمليات حفظ السلام والتوفير الاكثر دواما وعِوَلا للمعدات . وثمة اقتراحات محددة بشأن تدريب وتوفير الافراد . واقترح الامين العام في تقريره إنشاء صندوق لحفظ السلام كتكلفة أولية لعمليات حفظ السلام المرخّص بها . وترى ماليزيا أن لهذه المقترحات صبغة عملية لتعزيز قدرة الامم المتحدة في عمليات حفظ السلام ، ونعتقد أنها تستحق تأييدا راسخا من الدول الاعضاء .

إن ماليزيا ملتزمة التزاما قويا بتعزيز قدرة الامم المتحدة في ميدان الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وصنع السلم . وما برح وفد بلادي يشارك في أعمال البلدان المتماثلة الآراء المنتمية الى حركة عدم الانحياز في دراسة تقرير الامين العام "خطة للسلام" . وتسهم بلادي بأفراد عسكريين ومدنيين في الكثير من عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام الجارية في انحاء العالم ، ولهذا ستشارك ماليزيا بنشاط في أي أعمال مستقبلية لمتابعة تقرير الامين العام "خطة للسلام" . ونحن نرى أنه ينبغي إنشاء فريق عامل لتحديد المقترحات الواردة في تقرير الامين العام التي تحظى بتأييد توافقي ، ليتسنى تنفيذها بقدر من السرعة . وفي الوقت ذاته ، يستطيع الفريق العامل أن يواصل التداول حول تلك الأفكار التي تحتاج الى مزيد من الدراسة ، وأن يعمل على بناء أسس لتوافق الآراء لتكون محصلة عمله الاسهام في تعزيز قدرة الامم المتحدة على القيام بالمجالات الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وصنع السلم وفي النهوض باستخدامها لهذه المجالات .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥